الحديث المضطرب عند أبي حاتم

من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم

تأليف

"د. أشرف خليفة عبدالمنعم عبدالمجيد

أستاذ مساعد الحديث النبوي وعلومه-كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة نجران – المملكة العربية السعودية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعـــــد..

موضوع البحث وأهميته:

إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يقوم بمعرفة العلل أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب من الأئمة الأفذاذ العظماء، لذلك لم يتكلم فيه إلا الفرد تلو الفرد.

ويستعان على إدراك العلل بتفرد الراوي تارة، وبمخالفة غيره تارة أخرى، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظن الباحث ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه؛ ويعد الاضطراب في الحديث من تلك العلل، والسبيل إلى معرفة ذلك أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط، روي عن علي بن المديني أنه قال: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبن خطؤه؛ ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن"[1]،فيأتي موضوع البحث وهو بيان منهج أبي حاتم في تناوله لمصطلح المضطرب – لما لأبي حاتم من دور مهم في تأصيل مصطلحات الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل – ،كما يتناول هذه المنهجية من خلال الواقع العملي

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٥٩-٢٦٠)، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط.دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

التطبيقي بجمع أقوله وأحكامه بالاضطراب من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم[1].

الباعث على هذه الدراسة:

أما الباعث على دراسة مصطلح المضطرب عند أبي حاتم، أنه خلال دراستي لبعض الأحاديث في علل ابن أبي حاتم، ومحاولة الوقوف على أسباب تعليل أبي حاتم ،وأبي زرعة لها، وقفت على حكم أبي حاتم على بعض هذه الأحاديث بالاضطراب، مع الوقوف على استحالة أن يكون مراد أبي حاتم منها الاضطراب المصطلح عليه في كتب مصطلح الحديث، فحثني هذا على جمع كل الأحاديث التي حكم عليها أبو حاتم بالاضطراب ودراستها، والوقوف على مراد أبي حاتم من الاضطراب فيها.

وكان شرطي في جمع هذه الأحاديث:

١- أن يكون قول أبي حاتم فيها صريحًا بالاضطراب، بأن يقول: «حديث مضطرب»، «مضطرب الإسناد»، «اضطرب فيه فلان»، «اضطربوا فيه». وغير ذلك من مشتقات فعل «اضطرب».

٢- محاولة فهم مراد أبي حاتم بالاضطراب من خلال كلام أبي حاتم نفسه.

٣- محاولة الوقوف على من وافق أبا حاتم في الحكم على الحديث بالاضطراب.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- بيان منهج أبي حاتم في تناوله لتعريف وشروط وأنواع وحكم المضطرب.

٢- الكشف عن أنواع الاضطراب عند أبي حاتم مع توضيح أمثلتها التطبيقية.

٣- دراسة المرويات التي حكم عليها أبو حاتم بالاضطراب والوقوف على نقد أحكام أبي حاتم لها.

٤- توضيح مدى خصوصية مصطلح الاضطراب عند أبي حاتم من خلال الواقع التطبيقي

(١) والكتاب تصنيف ابن أبي حاتم وإن نقل فيه كلام أبيه أبي حاتم وعمه أبي زرعة الرازي، وهو في ذلك مثل كتاب الجرح والتعديل فهو تصنيفه وإن كان أغلب النقل فيه عن أبيه وأبي زرعة..

تساؤلات البحث:

يطرح البحث عدة تساؤلات يحاول الإجابة عنها تفصيلياً وهي كالآتي:

١- ما منهجية الإمام أبو حاتم –رحمه الله– في تناوله لمصطلح الاضطراب ؟

٢- هل أطلق الإمام اصطلاح الاضطراب على المضطرب اصطلاحاً فقط أم أنه توسع فيه ؟

٣- ما تعريف شروط وأنواع وحكم المضطرب عند ابي حاتم ؟

٤- هل اختلف أبو حاتم عن باقي الائمة في تناوله للاضطراب ؟

المنهج والإجراءات:

اعتمدت الدراسة على منهجين المنهج التحليلي[1] والنقدي[2] من خلال الخطوات الآتية:

١- جمع الأحاديث التي حكم عليها أبو حاتم بالاضطراب[3].

٢- دراسة أسانيد هذه الأحاديث حسب قواعد فن مصطلح الحديث، وجمع كلام العلماء على أسانيدها ورواتها، إلا إن كان كلام أبي حاتم مفهومًا لا يحتاج إلى الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم أقف من خلال البحث والتنقيب وسؤال أهل العلم والخبرة على من بحث الحديث المضطرب عند أبي حاتم، إلا دراسة للباحث: أحمد بن عمر بن سالم بازمول باسم: «المقترب في بيان المضطرب (تعريفه – قواعده – أمثلته والرجال الموصوفون بالاضطراب) «وهي مسائل في بحث المضطرب بصفة عامة، وهذا البحث في المضطرب عند إمام من أئمة أهل الحديث وفرسانه

(١) المنهج التحليلي يقوم الباحث من خلاله بالوقوف عند مفردات بحثه محللاً وواصفاً وكاشفاً عن جميع أجزائها، انظر: مناهج البحث العلمي – عبد الرحمن بدوي – ط وكالة المطبوعات بالكويت – الثالثة ١٩٧٧م.

(٢) يعتمد المنهج النقدي إلى حد كبير على التدليل المنطقي للوصول إلى حلول ونتائج لمقدمات ثم مناقشة جزيئاتها، انظر: اصول البحث العلمي ومناهجه –أحمد بدر–ط وكالة المطبوعات – الكويت–السادسة ١٩٨٢م.

(٣) واعتمدت في كتاب العلل على طبعة بتحقيق فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد، ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، وهي من أفضل الطبعات حتى الآن.

ونقاده، وقد استفدت من بحث أحمد بازمول، إلا أني اختلفت معه في بعض الجوانب.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذه الدارسة ومنهج البحث فيها تقسيمها إلى فصلين، أحدهما تنظيري، والآخر تطبيقي عملي من خلال علل ابن أبي حاتم. تسبقهما المقدمة ثم التمهيد، ويلي الدراسة الخاتمة وأهم النتائج، ثم ذكر أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، ثم الفهرس على النحو التالي:

المقدمة وقد اشتملت على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه مع ذكر الدراسات السابقة وعرض عام لخطة الدراسة وذكر الضوابط المنهجية، التي سار عليها الباحث في كتابة البحث.

التمهيد: أبو حاتم وكتاب العلل لابن أبي حاتم.

الفصل الأول: الدراسة النظرية: المضطرب – تعريفه – شروطه – أنواعه – حكمه -.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: المضطرب عند أبي حاتم من خلال أحكامه في كتاب علل ابن أبي حاتم ، وتم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الحكم بالاضطراب على الإسناد.

المبحث الثاني: الحكم بالاضطراب على المتن.

المبحث الثالث: الحكم بالاضطراب في الرواة.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث بالاضطراب.

المبحث الخامس: الاضطراب عند أبي حاتم وما يتعلق به.

ثم الخاتمة وأهم النتائج، وأهم المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

❁❁❁❁❁

التمهيد

أبو حاتم وكتاب العلل لابن أبي حاتم

أولاً: الإمام أبو حاتم حياته وثناء العلماء عليه[1]:

- **اسمه، ونسبه، وكنيته:**

هو الإمامُ الحافظُ الناقدُ شيخُ المحدثين أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي.

- **مولده، ووفاته:**

ولد سنة خمس وتسعين ومائة، وتوفي بالري، في شعبان، سنة سبع وسبعين ومائتين- رحمه الله رحمةً واسعة-.

- **طلبه للعلم، ورحلاته:**

قال الذهبيُّ: «وأول كَتْبِهِ للحديث كان في سنة تسع ومائتين، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته ولكنه عمّر بعده أزيد من عشرين عامًا»[2].

وقال الحسن بن الحسين: «سمعتُ أبا حاتم يقول: قال لي أبو زرعة: ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك يا أبا حاتم».

---

(١) انظر ترجمته في: تقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٩-٣٧٢)، الثقات (٩/ ١٣٧)، طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ١٥٠رقم٢٩٠)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٨١-٦٨٣رقم٤٤٤)، تاريخ بغداد (٢/ ٧٣-٧٧)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٤-٢٨٦رقم٣٩٠)، تاريخ دمشق (٥٢/ ٣-١٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨١-٣٩١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧-٢٦٣)، وغيرها من المراجع. وقد أُفردت في سيرته رسالة علمية بعنوان«أبو حاتم الرازي وآثاره العلمية «للباحث محمد الأزوري، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٢) السير (١٣/ ٢٤٧)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.).

- **ثناءُ العلماءِ عليه:**

قال أبو يعلى الخليلي: «الإمام المتفق عليه بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجبل، وخراسان، بلا مدافعة،...سمعتُ جدي، وأبي، ومحمد بن إسحاق الكيساني وغيرهم قالوا: سمعنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان أبا الحسن يقول: ما رأيت مثل أبي حاتم الرازي، لا بالعراق، ولا باليمن، ولا بالحجاز! فقلنا له: قد رأيت إسماعيل القاضي، وإبراهيم الحربي، وغيرهما من علماء العراق ؟ فقال: ما رأيتُ أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه...وقال الربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي: لم نلق مثل أبي زرعة، وأبي حاتم، ممن ورد علينا من العلماء»[1].

ثانياً: دراسة موجزة عن كتاب العلل:

- **تسمية الكتاب، وصحة نسبته إلى مصنفه:**

سمى الكتاب «العلل» لعدة أمور:

الأوَّل: أنَّ هذه التسمية هي الموجودة في نسخة مكتبة أحمد الثالث، وهي نسخةٌ تامةٌ ومقابلةٌ، حسنةُ الخط.

الثاني: أنَّ جميعَ مَنْ ذكر الكتابَ سماه «العلل»، سواءٌ مَنْ ترجم لابن أبي حاتم، أو من ذكر كتابه ضمن فهارس الكتب[2]، أو مَنْ نقل عنه.

- **صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف:**

نسبة هذا الكتاب إلى ابن أبي حاتم مما لا يرتاب فيها لعدة أمور:

---

(١)الإرشاد (٢/ ٦٨٢)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني، تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، ط.مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٠٩هـ

(٢) منهم: ابن حجر في المعجم المفهرس (ص١٥٨)، الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير الميادين، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٤٤٠)، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ط.دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان)، والبغدادي في هدية العارفين (٥/ ٥١٣)، إسماعيل باشا البغدادي، ط.دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، والكتاني في الرسالة المستطرفة (ص١٤٨)، محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) تعليق: محمد المنتصر الكتاني، ط.دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الخامسة، ١٤١٤ هـ).

الأوَّل: اتفاقُ المترجمين لابنِ أبي حاتم على نسبة هذا الكتاب له، وأنه من تأليفه.

الثاني: روايةُ الأئمة للكتاب بأسانيدهم إلى ابن أبي حاتم، كالدارقطنيّ (ت٣٨٥هـ)، والخطيب البغدادي[1] (ت٤٦٣هـ)، وابن عساكر[2] (ت٥٧١هـ)، وابن حجر العسقلاني[3] (ت٨٥٢هـ)، وغيرهم كثير.

الثالث: أنَّ جميع المخطوطات اتفقت على نسبة الكتاب لابن أبي حاتم كما قال محققوه.

- **موضوعُ الكتابِ:**

موضوع الكتاب في الأصل بيانُ عِللِ الأخبارِ.

- **ترتيب الكتاب:**

الترتيبُ العام للكتاب على أبواب الفقه، وتختلف هذه الأبواب في عدد المسائل فبعض الأبواب فيه أكثر من مائتي مسألة كما في «علل أخبار رويت في الصلاة»، وبعض الأبواب فيه مسألة واحدة كما في «علل أخبار رويت في السهو»، وبابٌ في النذر وغيرهما.

وقد أخذ بعض العلماء على ترتيب الكتاب بعض المآخذات منها ذكر مسائل ليست في أبوابها من الفقه[4].

---

(١) انظر: الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٥٨)، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ط.مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية) نقل المسألة رقم (٢١٧)، (٢/ ١٢٣) نقل المسألة رقم (١١٦٣)، و(٢/ ٥٤٠) نقل المسألة رقم (٢٣٦٩)، الكفاية في علم الرواية (ص٣٦٤)، الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ٤٠٩ هـ) وهذه المسألة مذكورةٌ في العلل برقم (١٩٥٧)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٦)، الخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٠٣ هـ) وقول أحمد بن صالح هذا مذكور في أوَّل العلل (١/ ١٠).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٢٨/ ٢١٧) وهذه المسألة مذكورةٌ في العلل برقم (٢٥٠٧).

(٣) انظر: المعجم المفهرس (ص١٥٨).

(٤)وقد عد بعضهم هذا من باب المدح؛ وذلك لأن كثيرين من العلماء يتعمدون ذلك: ليُكشف به الدعي في العلم من الأصيل فيه.

- **موارد المصنف في كتابه:**

نستطيعُ أن نقسم مواردَ ابنِ أبي حاتم في كتاب «العلل» إلى قسمين:

القسمُ الأوَّل: موارد مباشرة: وهم الأئمة الذين نقل عنهم تعليل الأحاديث، أو روى عنهم الأخبار بدون واسطة.

القسمُ الثاني: موارد غير مباشرة: وهم الأئمة الذين نقل عنهم تعليل الأحاديث بواسطة.

- **بيان منزلة الكتاب، وأهم مزاياه:**

تتضحُ منزلةُ الكتابِ من النقاط التالية:

أ- نقولُ العلماءِ عنه، واستفادتُهم منه.

ب- ثناء العلماء على الكتاب وأنه من أجل ما كتب في هذا الفن، من ذلك:

قول ابن كثير: «ومن أحسن كتاب وضح ذلك، وأجله وأفحله كتاب العلل لعلي بن المديني...وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه»[1].

وقول عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ): «وأجل كتاب في العلل كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم»[2].

- **أهم مزايا الكتاب:**

١- ترتيبُ الكتابِ على أبوابِ الفقه، مما يسهل على الباحثِ الوصول إلى المادة المطلوبة.

٢- سعة مادة الكتاب وكثرة مسائله.

٣- بيان أحوال الرجال جرحًا، أو تعديلاً، أو تفضيلاً، أو تفصيلاً، بكلام نفيس قد لا يوجد في مصدر آخر.

٤- ما حواه الكتاب من نكت وفوائد وقواعد في العلل، وفي الرجال وغير ذلك.

(١) اختصار علوم الحديث (ص٦٤)، ابن كثير، شرح: أحمد شاكر، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثانية).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص٢٠٣)، سراج الدين عمر بن حفص البلقيني (ت ٨٢٤هـ)، تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، ط.مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، طبعة سنة: ١٩٧٤م).

٥- أنّ مضمون الكتاب منقول من عِلْمِ إمامين كبيرين هما: أبو حاتم، وأبوزرعة، ولا شك أنّ كلامهما في هذا الفن له قوته ومتانته وعمقه.

٦- عدم الطول الممل في عرض المسائل مما يجعل القاريء ينشط للفهم والاستيعاب.

ويعد كتاب العلل من أهم ما كتب في هذا المجال وقد أولى الإمام أبو حاتم اهتماماً بالغاً بالتعليل بالاضطراب وسنحاول في هذا البحث الوصول إلى مراد أبي حاتم من المضطرب وما يتعلق به من خلال كتاب العلل لابنه -رحمهما الله -.

❁❁❁❁❁

الفصل الأول
الدراسة النظرية
المضطرب -تعريفه - شروطه - أنواعه - حكمه

المبحث الأول: المضطرب لغةً واصطلاحًا

أولاً: ضبط كلمة مضطرب:

ضبطت الراء في كلمة: «المضطرب «بكسرها، فتقول: «مُضْطَرِب»، وذلك بناء على اعتبار أنه اسم الفاعل؛وهذا ما عليه أهل الحديث، بل بعضهم لم يذكر غيره[1]؛وجوِّزَ في الراء الفتح فتقول: «مُضْطَرَب»، بناء على أنه اسم المكان، إلا أن اللكنوي حكاه بصيغة الضعف: «قيل»[2].

ثانياً:تعريف المضطرب لغة واصطلاحاً:

الاضطراب لغةً: اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، يقال: اضطرب الأمر، اختل، واضطرب البرق في السحاب، تحرك، واضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم[3]؛ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه[4].

(١) فتح المغيث (١/ ٢٣٧)، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٣هـ)، شرح نخبة الفكر (ص٤٨١)، الملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (ت١٠١٤هـ)، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ط.دار الأرقم، بيروت، لبنان، الأولى، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص١٣٢).

(٢) ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني (ص٣٩٨)، محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، ط.مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، الثالثة، ١٤١٦هـ).

(٣)القاموس المحيط وشرحه مادة (ضرب) (١/ ٩٥)، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، ط.الهيئة العامة للكتاب، طبعة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، والصحاح في اللغة (١/ ١٦٨)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط.دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، والمعجم الوسيط (ص٥٣٦)، إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، ط.دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية).

(٤)معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٩٧)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان،، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م..

والموج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضًا، وتضرب الشيء واضطرب تحرك وماج[1].

وكلمة الاضطراب تدل على حركة وعدم ثبات الشيء، إلا أن هناك فرقًا بين الاضطراب والحركة، وهو أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب[2]، يقال: اضطرب الشيء، كأن بعضه يضرب بعضًا فيتمحص؛ ولا يكون الاضطراب إلا مكروهًا فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة، ألا ترى أنه يقال: اضطربت السفينة، واضطرب حال زيد، واضطرب الثوب، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك[3].

المضطرب اصطلاحًا:

قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث هو: الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجهٍ آخرَ مخالفٍ له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان»[4].

(١) لسان العرب (٨/ ٣٥)، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط.دار صادر، بيروت، لبنان، الأولى)، وتاج العروس (٣/ ٢٤١)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط.دار الهداية).

(٢) إنما قيل: «اضطرب «بالطاء، فقلبت تاء الافتعال طاء؛ لأن تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لاستثقال النطق بالتاء مع حروف الإطباق؛ لما بينهما من اتفاق في المخرج، وتباين في الصفة؛ إذ التاء حرف مهموس غير مستعل، وحروف الإطباق مستعلية، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء، فوجب إبدالها «طاء». انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٥٥)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٣٣٩)، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط.دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٢٠)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط.دار الفكر العربي، الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)، والنحو الوافي (٤/ ٧٩٢)، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط.دار المعارف، القاهرة، مصر، الخامسة عشرة).

(٣) الفروق اللغوية.

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث (ص٩٣-٩٤)، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط.دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

شرح التعريف:

قوله: «المضطرب من الحديث «من هنا بيانية، وهي التي تبين أن ما بعدها جنس يشمل ما قبلها، وعلامتها صحة حذفها، فيصح أن تقول: المضطرب الحديث الذي...، والحديث هنا يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

وقوله: «الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له «أخرج منه ما اتفقت فيه الروايات، و لم تختلف؛كما أخرج منه الفرد المطلق الذي روي على وجه واحد.

وأفاد قوله هذا اشتراط اتحاد المخرج، إذ لو اختلف المخرج لم يكن هناك اختلاف بين الرواة، ولذلك أئمة أهل الحديث لا يُعِلُّون حديثًا بآخر عند اختلاف المخرج، إلا إذا كانت القصة واحدة، ويروون شيئًا واحدًا من القصة.

مثال ذلك ما ذكره الحافظ العراقي من اختلاف الروايات في الحوض واختلاف ألفاظها قال: «وكل هذه الروايات في الصحيح. قال القاضي عياض: وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجبًا للاضطراب؛ فإنه لم يأت في حديث واحد، بل في أحاديث مختلفة الرواة، عن جماعة من الصحابة سمعوها في مواطن مختلفة»[1]؛فقول العراقي: «سمعوها في مواطن مختلفة «يدل على أنه إذا اتحد الموطن، أو اتحدت القصة، واختلف الرواة فيها من الصحابة أن ذلك يؤثر،وقال ابن التركماني: «إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث»[2].

وقال ابن رجب في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثًا بآخر: «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ

(١) طرح التثريب (٣/ ٢٩٦)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦ هـ)، ط.دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان).

(٢) الجوهر النقي في الرد على البيهقي (١/ ٢٧٩)(للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان ابن التركماني، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان).

أحدهما؛وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر؛ ففي هذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين...إذا احتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة؛ كحديث الصلاة على النبي ﷺ»[1].

وقد اعترض على ابن الصلاح في هذه الجملة؛ لأنها ناقصة، فكان ينبغي أن يقول: «الذي تختلف الرواية فيه على وجه يؤثر».

قال الزركشي: «وينبغي أن يقال: «على وجه يؤثر»؛ ليخرج ما لو روي الحديث عن رجل مرة، وعن آخر أخرى. قال ابن حزم: «فهذا قوة للحديث، وزيادة في دلائل صحته»، كما إذا روى الأعمش الحديث، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ويرويه غير الأعمش، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي سعيد «إذ من الممكن أن يكون أبو صالح سمع الحديث من أبي هريرة وأبي سعيد معًا، فرواه مرة عن هذا، ومرة عن هذا «انتهى»[2].

وقال ابن حجر: «الاضطراب هو: الاختلاف الذي يؤثر قدحًا.

واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك؛ لأنه إن كان ذلك الرجل ثقة فلا ضير، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه، لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه»[3].

وقوله: «وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان».

وقد عبر العراقي عن هذا بقوله: «إن الحديث المضطرب إنما تتساقط الروايات إذا تساوت

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٤٣)، الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)، تحقيق: د.نور الدين عتر).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٢٢٤)، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، ط.أضواء السلف، الرياض، السعودية، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

(٣) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧٧٣)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

وجوه الاضطراب»[1]؛فإذا تساوت الوجوه، ولم يمكن الجمع، ولا الترجيح، حكمنا على الحديث بالاضطراب، الموجب إلى ضعف الحديث، وعدم الاحتجاج به.

وقد اعترض على ابن الصلاح في ذلك.

قال الزركشي: «كان ينبغي أن يقول: «وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت «وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف، تكافأت الروايات أم تفاوتت.

قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الكلام على حديث جابر: «في بيع وشرط»: «أشار بعضهم إلى أن اختلاف الرواية في الحديث مما يمنع الاحتجاج به — قال:- وهذا صحيح بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها، أما إذا كان الترجيح واقعًا لبعضها، إما لأن رواته أكثر أو أحفظ، فينبغي العمل بها؛ إذ الأضعف لا يكون مانعًا من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح..- قال:- فتمسك بهذا الأصل؛ فإنه نافع في مواضع عديدة:

منها: أن المحدثين يعلون الحديث بالاضطراب، ويجمعون الروايات العديدة، فيقوم في الذهن منها صورة توجب التضعيف، والواجب أن ينظر إلى تلك الطرق، فما كان منها ضعيفًا أسقط عن درجة الاعتبار، ولم يجعل مانعًا من التمسك بالصحيح الأقوى».

وقال ابن حزم في كتاب الإعراب: «إذا اختلفت الألفاظ من طرق الثقات، أخذ بجميعها ما أمكن ذلك، فأن تعذر عليه أخذ بالزائد في حكمه — قال:- وكم من خبر شديد الاضطراب قال به العلماء: كالخبر في إيجاب الزكاة في عشرين دينارًا فصاعدًا، وهو خبر شديد الاضطراب.... قال: وإنما وقع في هذا قوم من أئمة الحديث، إما غلطًا فيحتنب، وإما على سبيل المذاكرة لا على رد السنة؛والحق الذي لا يجوز مخالفته: أن ما رواه الثقة بالإسناد المتصل، يجب الأخذ به، ولا يرد بأنه قد اختلف فيه رواته، ولا بأنه قد رواه قوم ضعفاء، ولا بأنه قد أرسله رواته، ولا بأنه أوقفه أكثرهم»[2].

(١) طرح التثريب (٢/ ١٣٠).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٢٢٦-٢٣٤).

المبحث الثاني: شروط المضطرب

من خلال تعريف المضطرب وشرحه نستخلص أن شروط المضطرب خمسة:

١- وجود الاختلاف المؤثر.

٢- اتحاد المخرج.

٣- أن تكون الأوجه متساوية.

٤- أن لا يمكن الجمع..

٥- أن لا يمكن الترجيح.

فهذه الشروط هي التي يجب أن تتوفر في الاضطراب الذي يوجب ضعف الحديث، أو يوجب التوقف في الاحتجاج به؛ فإذا فقد أحد هذه الشروط فلا يسمى مضطربًا، وأعني به الاضطراب الموجب للضعف، أو على الأقل التوقف في الاحتجاج به، ولكن قد يسمى بالمضطرب لغة، أو أنه مختلف فيه كما تقدم معنا من اعتراض الزركشي على ابن الصلاح: «كان ينبغي أن يقول: «وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت «وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف، تكافأت الروايات أم تفاوتت».

وهذا ما وجد من واقع الأئمة العملي: أنهم يحكمون على الحديث بالاضطراب، ومع هذا يرجحون بعض طرقه.

قال البخاري لما سأله الترمذي عن حديث عائشة أنها ذكرت لرسول الله - ﷺ: أن قومًا يكرهون استقبال القبلة بغائط أو بول، فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة: «هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها[1]»[2]؛وقال في حديث: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»: «هو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفًا»[3].

(١) أي: أنه موقوف من كلامها.

(٢) العلل الكبير (٤-ترتيب)، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي، ط.عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤٠٩هـ).

(٣) العلل الكبير (١٢٨-ترتيب).

منهج أبي حاتم في إطلاق الاضطراب:

هذا ومن منهج أبي حاتم في إطلاق الاضطراب أنه: يطلق الاضطراب على الحديث أو الإسناد، وقد فقد أحد هذه الشروط السابقة، كما سيأتي معنا في الفصل الثاني التطبيقي أنه أطلق الاضطراب على الحديث ولا يروى إلا من طريق واحدة فهذا فقد شرطًا من شروط الاختلاف وهو أن يروى من وجوه مختلفة، فليس له إلا طريق واحدة؛كما أنه أطلق الاضطراب مع ترجيحه لبعض الوجوه، بالإضافة إلى أنه أطلق الاضطراب على الضعف وليس ثمة اختلاف.

قال السيوطي: «تنبيه: وقع في كلام شيخ الإسلام[1] السابق أن الاضطراب قد يجامع الصحة؛ وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته، ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربًا، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره، فقال: قد يدخل القلب[2] والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»[3].

المبحث الثالث: أنواع الاضطراب

قال ابن الصلاح: «يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد، ويقع بين رواة له جماعة»[4]؛ إلا أنه غالبًا ما يقع في السند، كما سيأتي معنا من الواقع العملي أن أبا حاتم حكم على حديث واحد بالاضطراب في المتن؛قال الحافظ: «المضطرب وهو يقع في الإسناد غالبًا، وقد يقع في المتن، لكن قَلَّ أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المتن دون الإسناد»[5]؛فهذان نوعان من الاضطراب: الاضطراب في

(١) يقصد السيوطي بشيخ الإسلام هنا الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) أي الحديث المقلوب.

(٣) تدريب الراوي (١/ ٢٦٧)، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط.مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، السعودية، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف).

(٤) علوم الحديث (ص٢٧٠).

(٥) نزهة النظر (١٢٧)، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، ط.دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٣هـ).

المتن؛والاضطراب في السند؛ويكون الاضطراب من راو واحد، ومن عدة رواة؛وهذه هي أنواع المضطرب عند أبي حاتم كما سيأتي في الفصل الثاني.

المبحث الرابع: حكم المضطرب

قال ابن دقيق العيد: «الاضطراب أحد أسباب الضعف»[1]؛وقال القاسمي: «والاضطراب يوجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضبط من رواته، الذي هو شرط في الصحة والحسن»[2]؛وسوف نثبت في الدراسة التطبيقية من خلال كتاب العلل منهجية الإمام – رحمه الله – فيما سبق ذكره.

(١) شرح الإلمام (١/ ٣٨٧)، تقي الدين ابن دقيق العيد(ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: حسين الجمل، ط.دار المواج الدولية، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٤ هـ).

(٢) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص١٣١)، وانظر تدريب الراوي (١/ ٢٦٢).

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية
المضطرب عند أبي حاتم
من خلال أحكامه في كتاب علل ابن أبي حاتم

يعتمد هذا الفصل على جمع ما حكم فيه أبو حاتم بالاضطراب من خلال كتاب العلل لابنه أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم.

وقد تم تقسيم ما جمع إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحكم بالاضطراب على الإسناد.

المبحث الثاني: الحكم بالاضطراب على المتن.

المبحث الثالث: الحكم بالاضطراب على الرواة.

المبحث الرابع: الحكم بالاضطراب على الحديث.

المبحث الأول: الحكم بالاضطراب على الإسناد

من خلال جمع الأحاديث التي حكم أبو حاتم بالاضطراب على أسانيدها ودراستها تبين ما يلي:

- أن أبا حاتم يحكم بالاضطراب في الإسناد ويقصد به:

١- الاضطراب الاصطلاحي: أي إن الرواة اختلفوا في هذا الإسناد على وجوه مختلفة متساوية، ولا يمكن الجمع ولا الترجيح.

٢- أن يكون مراده بذلك هو الضعف على الإسناد.

وهذه هي الأحاديث التي حكم أبو حاتم بالاضطراب في أسانيدها:

الحديث الأول:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه صدقة بن يزيد الخراساني نزيل الرملة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «قال الله عز وجل: إِن مِن أَصْحَابِي، وأوسعتُ له، لم يزرني في كل خمسة أعوام لمحروم»؛قالا: هذا عندنا منكر

من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أشبه؛قال أبي: والناس يضطربون في حديث العلاء بن المسيب ؛فأما خلف بن خليفة، فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.،ورواه بعضهم، فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفًا؛ورواه بعضهم، فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ؛قلت لأبي: فأيهما الصحيح منهما ؟؛قال: هو مضطرب فأعدت عليه، فلم يزدني على قوله: هو مضطرب؛ثم قال: العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوف، مرسل أشبه؛قلت لأبي: لم يسمع يونس من أبي سعيد ؟؛قال: لا؛قال أبو زرعة: قال بعضهم: العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوفًا؛قال: وقال أبو زرعة: والصحيح: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ »[1].

قلت: هذا الحديث مثال على الحديث المضطرب، فقد روي على أوجه مختلفة ولا يرجح منها وجه، وإن كان بعض الأوجه أشبه في الصحة من أوجه أخرى، وقد اختلف ترجيح أبي حاتم بسبب شدة الاختلاف والاضطراب في أوجه هذا الحديث، ففي المسألة رقم (٧٨٨) ما رواه العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد مرسلاً مرفوعًا، وفي المسألة رقم (٨٥١) رجح ما رواه خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، ثم قال: «ومنهم من يقفه». وكأنه بهذا القول الأخير: «ومنهم من يقفه»، يتشكك في ترجيحه للرواية المرفوعة، وهنا حكم عليه بالاضطراب، ثم قال الأشبه ما رواه العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد موقوفًا، وحكم أبو زرعة أن رواية العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ هي الصحيحة، فهذا يبين مدى الاضطراب في هذا الإسناد، وشدة الاختلاف فيه.

تخريج الحديث الأول:

أما حديث صدقة بن يزيد الخراساني نزيل الرملة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي

(١) العلل (٨٦٩).

هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «قال الله عز وجل: إن من أصححته، وأوسعت له، لم يزرني في كل خمسة أعوام لمحروم»؛أخرجه البيهقي في السنن الكبرى[1] (٥/٢٦٢)، والعقيلي في الضعفاء[2] (٢/٢٠٦)، والفاكهي في أخبار مكة[3] (١/٤٣٧ رقم ٩٥٣)، وابن عدي في الكامل[4] (٤/٧٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق[5] (٢٤/٣٨)، من طريق الوليد بن مسلم صدقة بن يزيد بنحوه، إلا أنه قال في رواية الفاكهي: «خمسة أعوام أو أربعة»؛وعلقه البخاري في التاريخ الكبير[6] (٤/٢٩٥) عن الوليد بن مسلم، كما علقه البيهقي في شعب الإيمان[7] (٨/٧٤) عن العلاء بن عبد الرحمن، ولكنه ذكره موقوفًا؛قال البيهقي: «وروى من وجه آخر عن أبي هريرة وإسناده ضعيف»[8]؛وقال ابن عدي: «وهذا عن العلاء منكر، كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة؛ و إنما يروي هذا خلف بن خليفة، وهو مشهور به، و رُوي عن الثوري أيضًا،

(١)السنن الكبرى، البيهقي، ط.مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بالهند، تصوير دار المعرفة ببيروت، لبنان، طبعة، ١٤١٣هـ).

(٢)الضعفاء (للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د عبد المعطي قلعجي، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى).

(٣)أخبار مكة (للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط.دار خضر، بيروت، لبنان، الثانية، ١٤١٤هـ).

(٤)الكامل في الرجال: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: سهيل زكار، وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠٩هـ.

(٥)تاريخ دمشق (للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٥هـ).

(٦)التاريخ الكبير (للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، ط.مطبعة دائرة المعارف العثمانية، توزيع دار الباز).

(٧)شعب الإيمان (للإمام البيهقي (المتوفى: ٤٥٨)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ودار الريان، الأولى، ١٤٠٨هـ).

(٨) السنن الكبرى (٥/ ٢٦٢).

عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي - ﷺ -، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ وكان هذا الطريق أسهل عليه؛ وإنما هو: العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد»[1].

تخريج طريق العلاء بن المسيب أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده (١١٦١- المطالب العالية[2]) - وعنه أبو يعلي في مسنده[3] (١٠٣١)، وابن حبان في صحيحه[4] (٣٧٠٣- الإحسان)، من طريق قتيبة بن سعيد، وابن عدي في الكامل (٣/٦٣) من طريق بشار بن موسى، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٢٦٢) من طريق سعيد بن منصور، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٨٣٨) من طريق بشر بن الوليد، والخطيب غي تاريخ بغداد (٨/٣١٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية[5] (٩٢٨)، من طريق الحسن بن عرفة، و(٩٢٩) من طريق محمد بن معاوية.

سبعتهم (ابن أبي شيبة، وقتيبة، وبشار، وسعيد، وبشر، والحسن بن عرفة، ومحمد بن معاوية) عن خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري بنحوه مرفوعًا.

وخالفه الثوري فرواه موقوفًا أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال[6] (٢/٢٣ رقم ١٤٢٧)،

(١) الكامل (٤/ ٧٨).

(٢)المطالب العالية المسندة (للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: غنيم بن عباس، وياسر بن إبراهيم، ط.دار الوطن، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ).

(٣) المسند (الحافظ أحمد بن علي بن المثنى (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، ط.دار المأمون للتراث، الأولى، ١٤١٦هـ).

(٤) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير(ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط.مؤسسة الرسالة).

(٥)العلل المتناهية، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنة، الهند).

(٦)العلل ومعرفة الرجال (للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى: ٣٤١هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وتخريج: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الناشر، المكتب الإسلامي، ودار الخاني بالرياض، الأولى، ١٤٠٨هـ).

وإسحاق الدبري كما في مصنف لعبد الرزاق[1] (١٣/٥ رقم٨٨٢٦)، والفاكهي في أخبار مكة (٤٣٦/١ رقم٩٥١)، والطبراني في المعجم الأوسط[2] (٤٨٦) من طريق محمد بن أبي عمر، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤/٨) معلقًا عن محمد بن أبي رافع.

أربعتهم (أحمد، والدبري، وابن أبي عمر، ومحمد بن رافع) عن عبد الرزاق.

وأخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٢٣/٢ رقم ١٤٢٧) عن وكيع بن الجراح.

كلاهما (عبد الرزاق، ووكيع) عن سفيان الثوري.

كلاهما (خلف، والثوري) عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري به بنحوه، إلا أن لفظ رواية عبد الرزاق، عن الثوري: «أربعة أعوام»، ولكنه موقوف في رواية وكيع عن الثوري، وكذا رواية أحمد، ومحمد بن رافع، وإسحاق الدبري التي في المصنف عن عبد الرزاق، عن الثوري. ومرفوع في رواية ابن أبي عمر، عن عبد الرزاق.

قال الطبراني: «لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبد الرزاق»[3].

ولم يصرح وكيع باسم شيخ العلاء بل قال: عن العلاء، عن رجل، وجاء على الشك في رواية الدبري، عن عبد الرزاق التي في المصنف: عن العلاء، عن أبيه أو عن رجل.... وروي عن الثوري، عن العلاء بن المسيب من قوله كما علقه الدارقطني في العلل (٣١٠/١١).

وقد روي عن العلاء بن المسيب بوجه آخر: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٨٣٧) من طريق علي بن المنذر، والخطيب في تاريخ بغداد[4] (٣١٨/٨) من طريق يوسف بن يعقوب بن

(١) المصنف (للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط.المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الثانية، ١٤٠٣هـ).

(٢)المعجم الأوسط (للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، ط.دار الحرمين، القاهرة، مصر، الأولى، ١٤١٥هـ).

(٣) المعجم الأوسط (١/ ١٥٥)، قلت: لو أنه قال: «لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عبد الرزاق تفرد به محمد بن أبي عمر العدني «لكان أحسن.

(٤)تاريخ بغداد (للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان).

إسحاق بن البهلول الكاتب، عن جده.

كلاهما (علي بن المنذر، وإسحاق بن البهلول) عن محمد بن فضيل بن غزوان، عن العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، عن النبي - ﷺ -: «قال الله عز وجل... «بنحوه

وقد خالفهما الأخنسي - وهو محمد بن عمران فرواه عنه الدارقطني في العلل[1] (٣١٠/١١) معلقًا عن محمد بن فضيل بن غزوان، عن العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن مجاهد، عن أبي سعيد، فأدخل بين العلاء وأبي سعيد مجاهدًا.

وخالف العلاء بن المسيب عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي فأخرجه أبو يعلى في المسند (١٢/٢ رقم١١٦٢- المطالب العالية) عنه، عن يونس بن خباب، عن رجل، عن خباب بن الأرت، عن النبي - ﷺ - به بنحوه.

وله طريق أخرى أخرجها الخطيب في مُوضِح أوهام الجمع والتفريق (٢٦٦/١) من طريق قيس بن الربيع، عن عبَّاد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ - به بمعناه، لكنه قال: «ثلاث سنين أو خمس سنين لمحروم».

قلت: ظهر بهذا أن الحديث مضطرب سندًا ومتنًا.

الحديث الثاني:

قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي، وذكر حديثًا، حدثنا به عن هارون بن عبد الله الحمال، عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر، عن العباس بن الفضل الأزرق، عن برد بن سنان، عن عبيد بن علي، عن يحيى بن زيد، عن أبي أُنَيْسة، عن أبي ليلى، قال: خرج رسول الله ﷺ، وخرجنا معه، فمر برجل من بني عدي كاشفًا عن فخذه، فقال النبي ﷺ: «غط فخذيك يا معمر، فإنهما من العورة».؛فسمعت أبي يقول: هذا إسناد مضطرب، إنما هو: أبو شيبة يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة... بإسناد له»[2].

(١)العلل (للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط.دار طيبة، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٠٥هـ).

(٢) العلل (١٤٤٠).

تخريج الحديث الثاني:

أخرجه أبو يعلى في المسند[1] (١١٥٠-إتحاف الخيرة) من طريق الحسن بن الصباح، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٤٥٦) من طريق جعفر بن عامر البزار، ونصر بن داود، ثلاثتهم عن سعد بن عبد الحميد، عن العباس بن الفضل به؛وهذا الحديث قد سئل عنه الدارقطني فقال: «وسئل عن حديث محمد بن عبد الله بن جحش، عن النبي ﷺ، أنه مر على معمر، وهو كاشف فخذه فقال له: غط فخذيك فإنهما عورة؛فقال: يرويه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير مولى محمد، عنه، حدث به عنه إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال، والدراوردي، وابن أبي حازم، ومحمد بن جعفر، وعبد الله بن جعفر، وزيد بن أبي أنيسة، واختلف عنه؛ فرواه عبيد الله بن عمرو، عن زيد، عمن حدثه، عن أبي كثير، عن النبي ﷺ، ولم يذكر محمد بن عبد الله بن جحش[2]؛ورواه برد بن سنان، عن عبد الله بن علي، عن زيد بن أبي أنيسة، فقال: عن أبي العلاء مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش أخي زينب بنت جحش قال ذلك عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن برد، وإنما أراد أن يقول: عن العلاء، عن أبي كثير؛وخالفه العباس بن الفضل الأنصاري؛ فرواه عن برد، عن عبد الله بن يحيى، عن يحيى بن زيد، عن أبي أنيسة، عن أبي ليلى، أو أبي كثير مولى محمد بن جحش؛وروى هذا الحديث محمد بن جريج، عن يزيد، ولم ينسبه عن أحد بني جحش، أنه كان مع النبي ﷺ ؛والحديث حديث إسماعيل بن جعفر، ومن تابعه، عن

(١) والحديث في المسند المطبوع (٩٢٩)، والمقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي للهيثمي (٣٢٢) (للحافظ أبي بكر الهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط.دار الكتب العلمية، الأولى سنة ١٤١٣هـ) من طريق الحسن بن الصباح، وأسقط من السند سعد بن عبد الحميد.

(٢) هذا الطريق أخرجه عبد بن حميد (٣٦٧-المنتخب)، عبد بن حميد الكشي (ت ٢٤٩ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود الصعيدي، ط.عالم الكتب، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٨ هـ)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٢٤٥-٢٤٧ رقم٥٥٠-٥٥٥)، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط.مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر) من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد، عمن أخبره، عن أبي كثير، عن محمد بن جحش به.

العلاء»[1]. فظهر بهذا أن الحديث مضطرب اصطلاحاً عند أبي حاتم.

الحديث الثالث:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل، عن البرساني، عن ابن جريج، عن محمد بن المنكدر، عن أبي أيوب، عن مسلمة بن مخلد، أن النبي ﷺ قال: «من ستر مسلمًا في الدنيا ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن نجّى مكروبًا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته»؛قال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد»[2].

تخريج الحديث الثالث:

أخرجه أحمد في المسند (١٦٩٥٩)، ومن طريقه أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٨٤/٣)، وأبو نعيم في معجم الصحابة (١٣٧٦)، وابن الأثير في أسد الغابة (١٧٤/٥).

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٥٥/١٣-١٥٦)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٣٤/٦)، و(٤٢٢/٩) من طريق محمد بن بكر البرساني به.

قال الذهبي في الموضع الأول: «هذا حديث جيد الإسناد، ومسلمة له صحبة»، وفي الموضع الثاني: «هذا حديث غريب فرد».؛وقد توبع محمد بن بكر البرساني فأخرجه أبو نعيم في معجم الصحابة (١٣٧٧) من طريق يحيى بن أبي بكير، عن ابن جريج به؛وقد رواه أحمد عن محمد بن بكر بوجه آخر أخرجه في المسند (١٧٤٥٤) قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: قال ابن جريج: وركب أبو أيوب، إلى عقبة بن عامر، إلى مصر؛وقال أبو نعيم في معجم الصحابة (٤٨٣/١): «ثابت بن مخلد ابن زيد بن مخلد بن حارثة بن عمرو، وهو آخر ولد عامر بن لوذان بن خطمة، قتل يوم الحرة، لا عقب له. قاله بعض الرواة عن ابن أبي داود، وذكر حديث محمد بن بكر، عن ابن جريج، عن ابن المنكدر، عن أبي أيوب، فقال: عن ثابت بن مخلد أن رسول الله ﷺ قال: «من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة». وهو وهم ظاهر؛ لأن الأثبات رووه عن محمد بن بكر،

(١) العلل (١٤/ ١٥-١٦ رقم ٣٣٨٣).

(٢) العلل (١٩٨٤).

فقالوا: مسلمة بن مخلد»؛وهذا وقد روى سفيان بن عيينة هذا الحديث بوجه آخر أخرجه أحمد في المسند (١٧٣٩١)، والحميدي في المسند (٣٨٤)، والخطيب البغدادي في الرحلة في طلب الحديث (٣٤) عنه، عن ابن جريج، قال: سمعت أبا سعد، يحدث عطاء، قال: رحل أبو أيوب إلى عقبة بن عامر، فأتى مسلمة بن مخلد.

وبهذا يظهر أن الإسناد مضطرب اصطلاحاً عند أبي حاتم.

الحديث الرابع:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أبو موسى محمد بن المثنى، عن محمد بن النعمان أبي النعمان الباهلي، عن يحيى بن العلاء، عن عمه خالد بن عامر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، في الرجل يعق والديه، أو أحدهما فيموتان فيأتي قبره كل ليلة.

قال أبي: هذا إسناد مضطرب، ومتن الحديث منكر جدًّا، كأنه موضوع»[1].

تخريج الحديث الرابع:

اختلف على محمد ين النعمان فيه:فرواه محمد بن المثنى كما قال أبو حاتم؛ورواه محمد بن المسيب عند الرافعي في التدوين في تاريخ قزوين (٣٠٣/١) و(١١٢/٤) عن محمد بن بن النعمان الباهلي، حدثني عمي أبو محمد بن النعمان، عن يحيى بن العلاء، عن عبد الكريم بن أبي أمية، عن مجاهد، عن أبي هريرة بلفظ: «من زار قبر والديه أو أحدهما في كل يوم جمعة مرة غفر له، وكتب برًّا».؛وأخرجه الطبراني في الأوسط (٦١١٤)، والصغير (٩٥٥) واختلف في اسم شيخ الطبراني وفي من حدثه ففي الأوسط: «محمد بن محمد بن النعمان بن شبل قال: حدثني أبي قال: حدثني محمد بن النعمان بن عبد الرحمن عم أبي، عن يحيى بن العلاء الرازي»، وفي الصغير: «محمد بن أحمد أبو النعمان بن شبل البصري، حدثنا أبي، حدثنا عن أبي محمد بن النعمان، عن يحيى بن العلاء البجلي».

ورواه عبد الله بن بكر السهمي فيما أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٢٤٩) عنه،

(١) العلل (٢١١٦).

عن محمد بن النعمان، رفع الحديث عن النبي ﷺ باللفظ الماضي.

فهذا هو الاضطراب الذي وقع في الإسناد، ويحيى بن العلاء قال الذهبي: «تركوه»[1]. وقال ابن حجر: «رمي بالوضع»[2].

الحديث الخامس:

قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي، وحدثنا: عن محمد بن الخليل، عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة بن مسلم، عن قيس بن خالد بن حبتر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إذا سَقَطَ الذبابُ في شراب أحدكم فليغْمِسْهُ، ثم لْيَطْرَحْهُ؛ فإنَّ أحدَ جناحيه داءٌ، والآخرَ دواءٌ»؛فقال أبي: هذا حديث مُضْطَرِبُ الإسنادِ»[3].

تخريج الحديث الخامس:

قلت: الحديث بهذا الإسناد لم أجده، على أن في الإسناد مَن لم أجد له ترجمة وهو: «قيس بن خالد بن حبتر »[4] وفي بعض المخطوطات للعلل بدل: «حبتر»، «حسن»، وهذا ما قصده أبو حاتم بقوله: «هذا حديث مُضْطَرِبُ الإسنادِ». أن راويه عن أبي هريرة لا يعرف، ولعل في الإسناد تصحيفًا وسقطًا والله أعلم؛وهذا التصحيف لعله من أحد رواته وهو: «محمد بن الخليل»- على ما أظنه -؛ وذلك لأن الحديث روي من طريق عتبة بن مسلم، عن عبيد بن حنين، عن أبي هريرة[5].

(١) الكاشف (٢/ ٣٧٢)، الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط.دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن جدة).

(٢) التقريب (٢/ ٥٩٥)، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، ط.طبعة دار الرشيد، بحلب، سوريا، الأولى، ١٤٠٦هـ).

(٣) العلل (٧٩).

(٤) وهناك من الرواة من اسمه قيس بن حبتر يروي عن ابن عباس وليس هو صاحب هذا الحديث، وانظر ترجمته في تعذيب الكمال (٢٤/ ١٧)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٤٨).

(٥) أخرجه البخاري (٣٣٢٠، ٥٧٨٢)(محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (١٩٤هـ-٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط.دار طوق النجاة، بيروت-لبنان، الأولى، ١٤٢٢هـ).

كما أنه روي عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة بن مسلم حديثًا قد يختلط بهذا الحديث وهو حديث: «إن الله - عز وجل - أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواء، فتداووا ولا تداووا بحرام»، وقد رواه ثعلبة بن مسلم، عن أبي عمران الأنصاري، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ به[1].

فالمراد هنا من المضطرب عند أبي حاتم الضعيف بإطلاق وقد بينا سبب الضعف وليس المضطرب الاصطلاحي.

الحديث السادس:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث ؛ رواه محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: حدثنا سعيد بن بشير الدمشقي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شداد، أن رسول الله ﷺ، قال: «أيام التشريق إنما أيام أكل، وشرب»؛قال أبي: هذا إسناد مضطرب، أبو قلابة، عن أبي الشعثاء: لا يجيء، وذاك أن الذي يعرف: أبو الشعثاء جابر بن زيد، وأبو قلابة، عن جابر بن زيد يستحيل، ويونس بن شداد لا نعرفه»[2].

تخريج الحديث السادس:

أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد أبو نعيم في معرفة الصحابة[3] (٥/٢٨١٦ رقم ٦٦٦٩) قال: حُدِّثْتُ عن محمد بن إسحاق النيسابوري، عن محمد بن بشار به بلفظ: «أيام منى أيام أكل وشرب »؛وقد توبع محمد بن بشار عليه، تابعه محمد بن المثنى أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند[4] (١٦٧٠٦)، .....

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٦)(لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٥)، وفيه خلاف على إسماعيل بن عياش.

(٢) العلل (٨٣٩).

(٣)معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط.دار الوطن للنشر، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).

(٤)مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق:=

والبزار (١٠٦٨- كشف الأستار) [1] من طريق أبي موسى محمد بن المثنى العنزي، عن محمد بن خالد بن عثمة به، ولفظه: أن رسول الله - ﷺ - نهى عن صوم أيام التشريق؛قال البزار[2]: «لا نعلمه أسند يونس بن شداد إلا هذا، ولا نعلم له إسنادًا إلا هذا، ولم يتابع محمد بن خالد عليه»؛وقال أبو نعيم: «يونس بن شداد مجهول ذكره بعض المتأخرين، وقال: حديثه عند أبي الشعثاء جابر بن يزيد»؛فهذا الحديث كما رأيت لا يوجد له عن يونس بن شداد إلا هذا الإسناد فما معنى الاضطراب فيه ؟؛فالجواب: أن معنى الاضطراب الضعف، وإنه لا ينتظم إسناده؛ حيث إن أبا قلابة عن أبي الشعثاء لا يجيء، ولا توجد رواية له عنه.

الحديث السابع:

قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي: وذكر حديث صفوان، عن الوليد، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد، ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»؛قال أبي: هذا خطأ.؛قال أبي: كان صفوان ربما يرويه، فيقول: عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ؛ ويرويه شيبان، فيضطرب فيه، مرة يقول: عن ابن عباس، وأحيانا يقول عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ؛والصحيح إنما هو الأعمش، عن مجاهد، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ؛قال أبي: ويظن قوم أن حديث الوليد غريب»[3].

ملاحظة:

قلت: لم تتفق نسخ العلل المخطوطة على إثبات جملة: «عن النبي - ﷺ - ويرويه شيبان فيضطرب فيه، مرة يقول: عن ابن عباس»، فبعض النسخ أسقطها، ولعل الصواب حذفها، كما سيأتي. وسيأتي أيضًا أنه رواه منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس أخرجه البخاري (٢٧٨٣، ٢٨٢٥، ٣٠٧٧)، ومسلم (٨٥/١٣٥٣).

= شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

(١)كشف الأستار، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٥هـ).

(٢) وقد وقع تحريف في الإسناد في كشف الأستار فقد وقع: «عن أبي الأشعث «بدل من: «أبي الشعثاء».

(٣) العلل (٩٠٤).

تخريج الحديث السابع:

أخرجه ابن ماجه في السنن[1] (٢٧٧٣)، وأبو يعلى في معجمه (٧٩)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان[2] (١/١٣٧-١٣٨)، والقضاعي في مسند الشهاب[3] (٨٤٦) من طريق أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن، وابن حبان في صحيحه (٤٥٩٢-الإحسان) من طريق هشام بن خالد الأزرق، وابن أبي عاصم في كتاب الجهاد[4] (٢٦١) عن دحيم، والخطيب في المتفق والمفترق[5] (١٦٥٧) من طريق عيسى بن عبد الله بن سليمان، أربعتهم عن الوليد بن مسلم، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس؛وقد روي عن صفوان بن صالح بوجه آخر لم يذكره أبو حاتم، رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ رقم ١٠٨٤٤) من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

ولم أقف عليه من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، الذي ذكره أبو حاتم في نهاية إجابته؛لكن ذكر الحافظ أنه روي عن الأعمش بوجه آخر فقال: «قوله: «عن مجاهد عن طاووس «كذا رواه منصور موصولاً، وخالفه الأعمش؛ فرواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً، أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه، وأخرجه أيضًا عن سفيان، عن

(١) سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي.

(٢)أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، ط.دار الكتاب الإسلامي.

(٣)مسند الشهاب (للقاضي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٥هـ)..

(٤)كتاب الجهاد (للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل الشيباني (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، ط.مكتبة العلوم والحكم، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٠٩هـ)..

(٥)المتفق والمفترق (للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د محمد صادق الحامدي، ط.دار القادري، الأولى، ١٤١٧هـ)..

داود بن شابور، عن مجاهد مرسلاً، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله»[1].

وذكره أيضًا المزي في تحفة الأشراف[2] ولم يذكر من خرجه.

فمما تقدم يتبين أن الاختلاف ليس على شيبان، فلعل الصواب كما قلت من قبل حذف جملة: «عن النبي - ﷺ - ويرويه شيبان فيضطرب فيه، مرة يقول: عن ابن عباس»، والله أعلم.

الحديث الثامن:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن موسى الخطمي، عن أبي معاوية الضرير، عن محمد بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: لما قتل أبو عبيد وأصحابه يوم الفيل، أفلت عبد الله بن يزيد وثلاثة نفر، فقدم عبد الله على عمر، وبقى الثلاثة في الطريق، فلقي عمر ليلاً فأخبره، فرقَى عمرُ المنبرَ حين صلى الصبح، فنعى أبا عبيد وأصحابه، ثم قال: وهذا عبد الله يخبركم كيف كان ذلك. قال: فقعد عمر على المنبر، وقام عبد الله على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، وذكر رسول الله ﷺ وما من الله به على العرب، ثم ذكر أبا بكر ﷺ وحسنَ قيامه بعد رسول الله ﷺ، ثم ذكر قتل أبي عبيد وأصحابه. قال: وبه جراحات. قالت عائشة: فوالله ما رأيت رجلاً كان أربط جأشًا، ولا أشد قلبًا، ولا أفضل بيانًا، ولا أحسن وجهًا ولفظًا من عبد الله، فأعجب المسلمون به أشد من إعجابي، قال: ثم وجهه عمر إلى سعد. فقال: أحضره أمرك فقد عرف أمور القوم، وكيف التآتي لهم وحربهم؛ قال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد»[3].

ملاحظة مهمة:

قلت: لم أجد هذا الحديث فيما بين يدي من مصادر، وأعتقد أن مقصد أبي حاتم من قوله:

(١) فتح الباري (٤/ ٤٧)، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط.دار المعرفة - بيروت، لبنان، الأولى، ١٣٧٩ هـ).

(٢) تحفة الأشراف(٥/ ٢٥ رقم ٥٧٤٨)، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٣) العلل (٩٤٧).

«مضطرب الإسناد «هو ضعف الحديث من جهة الإسناد، لا الاضطراب الاصطلاحي، والله أعلم.

وأبو عبيد المذكور في هذا الحديث هو أبو عبيد بن مسعود بن عمر ولاه عمر على جيشًا فيهم رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلقي خرزاد الحاجب بقس الناطف من الكوفة وهو على فيل، فضرب أبو عبيد الفيل فوقع عليه الفيل فمات أبو عبيد، ويقال في سبب موته غير ذلك له ترجمة في الطبقات الكبرى (١٤٢/٤)، والإصابة (٢٦٧/٧).

ويسمى اليوم الذي قتل فيه بيوم والفيل والمعركة التي كانت بينه وبين الفرس بيوم الجسر أيضًا جسر أبي عبيد.

الحديث التاسع:

* قال ابن أبي حاتم: «وسئل أبي عن حديث رواه أسد بن موسى، عن عمران بن زيد التغلبي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن سالم، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «ما ضرب مؤمن من عرق إلا حط الله به خطيئة، وكتب له به حسنة، ورفع له به درجة»؛قال أبي: هذا إسناد مضطرب، وعمران هو أبو يحيى الطويل كوفي، ليس بالقوي، يكتب حديثه»[1].

تخريج الحديث التاسع:

أخرجه الحاكم في المستدرك[2] (٣٤٧/١)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٩٣٩٤) من طريق أسد بن موسى، وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات[3] (٢٠٧)، والدولابي في الكنى[4]

(١) العلل (١٠٦١).

(٢)المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تصوير دار الفكر، بيروت، لبنان، عن طبعة الهند).

(٣)المرض والكفارات، عبد الله بن محمد أبو بكر القرشي، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، ط.الدار السلفية، بومباي، الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م).

(٤)الكنى، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط.دار ابن حزم، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م).

(٢٠٩١) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٤٦٠) من طريق عبد الله بن رجاء، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال[1] (٤٥٩)، من طريق إسماعيل بن أبان؛ثلاثتهم عن عمران بن يزيد التغلبي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن عائشة؛قال الطبراني: «لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمران».

فهذا الحديث بهذا اللفظ لا يوجد له إسناد إلا هذا الإسناد الواحد، فإذًا لا يقصد أبو حاتم بالاضطراب هنا المضطرب الاصطلاحي، بل المقصود هو أن هذا الإسناد ضعيف، وقد علل أبو حاتم حكمه بهذا بأن قال: «وعمران هو أبو يحيى الطويل كوفي، ليس بالقوي، يكتب حديثه».

الحديث العاشر:

* قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي، وذكر حديثًا: رواه ابنُ وهب، عن عبد الله بن السمح، عن عمر بن صبيح، عن خالد بن ميمون، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله، أنهم قالوا: يا رسول الله، إن المشركين يتسرولون، ولا يأتزرون قال: «فتسرولوا أنتم، وائتزروا». قالوا: إن المشركين يتخففون، ولا ينتعلون ؟ قال: «فتخففوا أنتم، وانتعلوا، وخالفوا أولياءَ الشيطان بكل ما استطعتم»؛قال أبي: عمر بن صبيح، وخالد بن ميمون خراسانيان، وهذا الحديث إسناده مضطرب»[2].

تخريج الحديث العاشر:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤١٢٢) قال: حدثنا علي بن سعيد، قال: نا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، قال: نا عمي عبد الله بن وهب، قال: حدثني عبد الله بن السمح، عن خالد بن ميمون، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله به؛قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا خالد، ولا عن خالد إلا عبد الله، ولا عن عبد الله إلا ابن وهب تفرد

(١)فضائل الأعمال، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: صالح أحمد مصلح الوعيل، ط.دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الأولى، ١٤١٤هـ).

(٢) العلل (١٤٥٥).

به ابن أخيه»؛فسقط من سنده عمر بن صبيح (صبح)، وعمر هذا متهم بالكذب[1].

وظهر من هذا أن الحديث ليس له إلا إسناد واحد، وهو ضعيف جدًّا، ويتبين أن أبا حاتم يقصد بالاضطراب في هذا الحديث أنه ضعيف، غير صحيح.

المبحث الثاني: الحكم بالاضطراب على المتن

من خلال ما تم جمعه من الأحاديث التي حكم أبو حاتم عليها بالاضطراب في المتن، تبين ما يلي:

- أن أبا حاتم لم يحكم بالاضطراب في المتن إلا في حديث واحد فقط في موضعين من العلل.
- أن المقصد والمراد من الحكم بالاضطراب في المتن الاضطراب الاصطلاحي.

الحديث الذي حكم عليه أبو حاتم بالاضطراب في المتن:

وهذا هو الحديث الذي حكم عليه أبو حاتم بالاضطراب في متنه:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش، عن شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار.

فسمعت أبي يقول: هذا حديث مضطرب المتن، إنما هو: أن النبي أكل كتفًا، ولم يتوضأ. كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، عن جابر، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه»[2].وتكلم على هذا الحديث وحكم عليه بنفس الحكم[3].

قلت: مقصد أبي حاتم من قوله: «هذا حديث مضطرب المتن»، أي خطأ في المتن، فجعل متن الحديث ناسخًا للأمر بالوضوء مما مست النار، بينما الحديث الصحيح يدل على جواز ترك

(١) تهذيب الكمال (٢١/ ٣٩٦)(للحافظ جمال الدين المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ تحقيق: بشار عواد معروف، ط.مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤١٣هـ).

(٢) العلل (١٦٨).

(٣) العلل (١٧٤).

الوضوء مما مست النار، والدليل على هذا أقوال العلماء في هذا الحديث.

مخالفة بعض العلماء لأبي حاتم في حكمه على الحديث:

وقد خالف بعض العلماء أبا حاتم في الحكم على هذا الحديث:فقال أبو داود: «هذا اختصار من الحديث الأول»؛وقال ابن حبان: «هذا خبر مختصر من حديث طويل، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهمًا لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقًا، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار، خلا لحم الجزور فقط»[1].؛قال الشيخ تقي الدين القشيري في كتابه الإمام: «الذي ذكره أبو داود أقرب مما قاله أبو حاتم؛ فإن المتنين متباعدي اللفظ، أعني قوله: «آخر الأمرين »، وقوله:« أكل كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ »، ولا يجوز التعبير بأحدهما عن الآخر، والانتقال من أحدهما إلى الآخر؛ إنما يكون عن غفلة شديدة، وأما ما ذكره أبو داود من أنه اختصار من حديثه الأول فأقرب؛ لأنه يمكن أن يكون قد عبر بهذه العبارة عن معنى الرواية الأخرى»[2].

قلت: وليس المقصد هو الترجيح بين القولين، ولكن المقصود أن هذا المتن مضطرب، سواء كان عن متن آخر، أو هو اختصار مخل من قصة جابر، وأنه يقصد به الاضطراب الاصطلاحي، والله أعلم[3].

المبحث الثالث: الحكم بالاضطراب في الرواة

من خلال جمع الأحاديث التي حكم أبو حاتم بالاضطراب من رواتها، تبين ما يلي:

- أن الاضطراب قد يقع من راو واحد، وقد يقع من عدة رواة.

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/ ٤١٧).

(٢) البدر المنير (٢/ ٤١٣)، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط.دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

(٣)ويراجع صحيح البخاري: كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، وباب من مضمض من السويق ولم يتوضأ: عن ابن عباس وعمرو بن أمية وميمونة. وكتاب الأطعمة، باب المنديل عن جابر. وصحيح مسلم: كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار..

- أن الاضطراب قد يراد به الاصطلاحي، ويراد به الضعف.

وهذه هي الأحاديث:

الحديث الأول:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه حسن بن صالح، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين ؛ورواه ابن فضيل، وجرير، وعبد الرحيم بن سليمان، فقالوا: عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ.ورواه خالد الواسطي، عن يزيد، عن عاصم، عن أبيه، أو عن عمه، عن عمر.

فأيهما الصحيح ؟.قالا: عاصم مضطرب الحديث، والحسن بن صالح أحفظ من يزيد بن أبي زياد ومن شريك، وهو أشبه.وقال أبو زرعة: وحديث حسن بن صالح أصح، ولا يبعد أن يكون الاضطراب من عاصم.قال أبو زرعة: ورواه شريك، فقال: عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عمر.ومنهم من يقول: شريك، عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمر.ومنهم من يقول: شريك، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه، عن عمر.قال أبو زرعة: فأما من حديث يزيد بن أبي زياد، فعن عاصم، عن أبيه، أو عمه، عن عمر، عن النبي ﷺ أشبه»[1].

تخريج الحديث الأول:

قلت: قول أبي حاتم وأبي زرعة في عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، وأنه مضطرب الحديث متفق مع قولهما عنه في الجرح والتعديل؛قال أبو زرعة: «قال لي ابن نمير: عاصم بن عبيد الله أحب إليك أم ابن عقيل ؟ فقلت: ابن عقيل يختلف عنه في الأسانيد، وعاصم منكر الحديث في الأصل»[2]. وزاد في موضع آخر: «وهو مضطرب الحديث»[3]؛وقال

(١) العلل (١١).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٤)(لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)، ط.مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن-الهند، الأولى، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، وعنها طبعته دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٨).

أبو حاتم: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه، وما أقربه من ابن عقيل».

- ما هو المقصود من قول أبي حاتم وأبي زرعة: «مضطرب الحديث» ؟:

الجواب: مقصودهما من هذا الاضطراب الاصطلاحي؛ والدليل على ذلك، هو ما ذكراه من الاختلاف عليه في هذا الحديث، لذا قال أبو زرعة: «ولا يبعد أن يكون الاضطراب من عاصم».

ورواية الحسن بن صالح عند ابن أبي شيبة في المصنف (١٨٧٣)، وأحمد في المسند (٣٨٧)، والبزار في المسند (١٢٢)، وأبو نعيم في تسمية ما روي عن الفضل بن دكين (١١)، وفي الحلية[1] (٣٣٤/٧) [2]، والدارقطني في العلل (٢٦/٢)؛قال البزار: «هكذا رواه الحسن بن صالح، عن عاصم بن عبيد الله، وقد روي عن عاصم، بخلاف هذا الإسناد»؛وقد وافق الدارقطني كل من أبا حاتم وأبا زرعة على الحكم على عاصم بن عبيد الله بالاضطراب في هذا الحديث فقال: «والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله؛ لأنه كان سيء الحفظ»[3]

الحديث الثاني:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان الثوري، وشريك، عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين؛قالا: ورواه أيضًا عيسى بن يونس، وأبو معاوية، وابن نمير، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة، عن بلال، عن النبي ﷺ ؛ورواه زائدة، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال، عن النبي ﷺ ؛قلت لهما: فأي هذا الصحيح ؟؛قال أبي: الصحيح من حديث الأعمش، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب؛قلت لأبي: فمن غير حديث الأعمش ؟؛قال: الصحيح ما يقول شعبة، وأبان بن تغلب،

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني [ت٤٣٠هـ]، ط.دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الرابعة، ١٤٠٥هـ.

(٢) سقط من مطبوعة الحلية: «عن عمر»..

(٣) العلل (٢/ ٢٢).

وزيد بن أبي أنيسة أيضًا، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب.

وقال أبي: الثوري، وشعبة أحفظهم.

قلت لأبي: فإن ليث بن أبي سليم يحدث فيضطرب، يحدث عنه يحيى بن يعلى، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال، عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر في المسح.

ورواه معتمر، عن ليث، عن الحكم، وحبيب بن أبي ثابت، عن شريح بن هانئ، عن بلال، عن النبي ﷺ.؛وقال أبو زرعة: الصحيح حديث الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب، عن بلال ؟؛قال أبي، وأبو زرعة: ليث لا يشتغل به، في حديثه مثل ذي كثير، هو مضطرب الحديث؛قلت لأبي زرعة: أليس شعبة، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة، يقولون: عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب ؟؛قال أبو زرعة: الأعمش حافظ، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وهؤلاء قد حفظوا عنه؛ومن غير حديث الأعمش: الصحيح، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب؛ورواه منصور، وشعبة، وزيد بن أبي أنيسة، وغير واحد، إنما قلت: من حديث الأعمش»[1].

- هل الحكم على ليث بن أبي سليم بالاضطراب في هذا الحديث حكم على جميع مروياته:

قلت: اتفق أبو حاتم وأبو زرعة على الحكم على ليث بن أبي سليم بالاضطراب، ولكن هل الحكم على ليث هو حكم علم على جميع مروياته أم أن هذا خاص بذلك الحديث ؟

الجواب: قال أبو حاتم: «ليث بن أبي سليم أحب إلى من يزيد بن أبي زياد، كان أبرأ ساحة، يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، فذكرت له قول جرير بن عبد الحميد فيه، فقال: أقول كما قال جرير"[2].

قلت: وقول جرير الذي ذكره ابن أبي حاتم هو: «عن عثمان بن أبي شيبة قال: سألت جريرًا عن ليث، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد ؟ فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث،

(١) العلل (١٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨-١٧٩).

ثم عطاء، وكان ليث أكثرهم تخليطًا»[1]؛وذكر ابن أبي حاتم قول أبيه وأبي زرعة الذي ذكره هنا، وهو: «ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث»[2].

إذًا فهو حكم عام على روايات ليث بن أبي سليم، والدليل على ذلك قولهما: «ليث لا يشتغل به، في حديثه مثل ذي كثير»، أي: التخليط، والاضطراب في حديثه ورواياته كثير مثل الذي حدث معنا في هذا الحديث.

فمقصودهما إذًا هو الاضطراب الذي هو التخليط في الأسانيد وليس الاضطراب الاصطلاحي.

تخريج الحديث الثاني:

ورواية يحيى بن يعلى التي رواها عن ليث بن أبي سليم، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال، عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر في المسح، أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٣٠)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (١/ رقم ١٠٦٢) بلفظ: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يمسحون على الخفين والخمار؛قال الدارقطني: «تفرد به أبو المحياة يحيى بن يعلى، عن ليث، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب»[3].

ورواية معتمر، عن ليث، عن الحكم، وحبيب بن أبي ثابت، عن شريح بن هانئ، عن بلال، عن النبي ﷺ، أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (١/ رقم ١٠٩٦)، والمعجم الأوسط (٣٢١٤)، بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين والخمار؛وقال: «لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلا ليث، تفرد به معتمر».

الحديث الثالث:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن سنان أبي ربيعة، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ، كان إذا توضأ غسل مآقي عينيه بأصبعيه؛قال أبي: روى حماد بن زيد،

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢/ ٢٧٤ رقم ١٣٥٤)، محمد بن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: نصار، ويوسف، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٩ هـ).

عن سنان، عن شهر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، وحماد بن زيد أحفظ وأثبت من حماد بن سلمة، وسنان بن ربيعة أبو ربيعة مضطرب الحديث»[1].

قلت: ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه هنا يتفق مع ما نقله عنه في الجرح والتعديل، حيث نقل عنه قوله: «شيخ مضطرب الحديث»[2].

تخريج الحديث الثالث:

ورواية حماد بن سلمة أخرجها الدارقطني في السنن (١/١٨٣).

ورواية حماد بن زيد أخرجها أحمد في المسند (٢٢٢٢٣، ٢٢٢٨٢، ٢٢٣١٠)، وأبو داود في السنن (١٣٤)، والترمذي في السنن (٣٧)، وابن ماجه في السنن (٤٤٤)، والطبري في تفسيره (٦/١١٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٧٥٥٤)، وابن عدي في الكامل (٣/١٢٧٧)، والدارقطني (١/١٨١-١٨٣)، والخطابي في غريب الحديث (١/١٤٥-١٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٦٦-٦٧، ٦٧)، والمزي في تهذيب الكمال (١٢/١٤٨-١٤٩) من طرق عن حماد بن زيد به. وبعضهم يزيد على بعض.

وذكر الدارقطني الاختلاف على حماد بن زيد في رفعه ووقفه على أبي أمامة، ثم قال: «حدثنا دعلج قال: سألت موسى بن هارون عن هذا الحديث فقال: ليس بشيء، فيه شهر بن حوشب، وشهر ضعيف، والحديث في رفعه شك. وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: سنان بن ربيعة أبو ربيعة مضطرب الحديث».

فالاضطراب وقع من سنان بن ربيعة أبي ربيعة حيث اختلف عليه فيه، فرواه حماد بن سلمة عن أنس، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن سنان، عن شهر، عن أبي أمامة، ثم اختلف على حماد في رفعه ووقفه على أبي أمامة، وكانهم أرجعوا هذا الاختلاف إما لشهر بن حوشب، أو سنان بن ربيعة فهو مضطرب الحديث.

فبناء على هذا فمراد أبي حاتم من قوله في سنان: «مضطرب الحديث «هو الاضطراب الاصطلاحي، والله أعلم.

(١) العلل (٤٧).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٢٥٢).

الحديث الرابع:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي وأبا زرعة، عن حديث رواه الثوري، عن أبي صخرة، عن عبد الله بن مرداس، عن عبد الله قال: إذا أصبحت جنبًا لا يحل لك الصلاة، واغتسلت فحل لك الصلاة، وحل لك الصوم، فصم؛ ورواه المسعودي، عن أبي صخرة، عن الأسود بن هلال، عن عبد الله؛ورواه فطر، عن أبي صخرة، عن أبي الشعثاء، عن عبد الله؛قال أبو محمد: ورواه الأعمش، عن أبي صخرة، عن عبد الله بن مرداس، عن عبد الله، يتابع به الثوري ؛قلت لأبي: أيهما الصحيح ؟؛فقال: حدثنا يحيى بن يعلى بن الحارث، عن أبيه، وزائدة، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن إياس بن محارب، ذكر في آخر الحديث ذكر أبي الشعثاء، والأسود بن هلال، وعبد الله بن مرداس ؛قلت لأبي زرعة: الصحيح ما هو ؟؛قال: الله أعلم قد اضطربوا فيه، والثوري أحفظهم»[1].

قلت: أبو حاتم كأنه يصححه من الوجوه كلها، والدليل عنده على ذلك هو ما حدثه به يحيى بن يعلى بذكر الثلاثة في نهاية الحديث؛أما أبو زرعة فلم يرجح وجهًا من هذه الأوجه، فكلهم عنده على درجة واحدة، إلا أن الثوري أحفظهم، وكأنه يميل إلى رواية الثوري ولكنه لم يصرح بصحتها.

تخريج الحديث الرابع:

رواية الثوري أخرجها عبد الرزاق في المصنف (٧٤٠٢)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ رقم ٩٥٦٥)؛ورواية المسعودي أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٩/ رقم ٩٥٦٧)؛ورواية الأعمش عند ابن أبي شيبة في المصنف (٩٦٦٤).

الحديث الخامس:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه خالد بن مخلد القطواني، عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري، قال: أخبرني الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ، قال: «من رأى مقتل حمزة ؟». فقال رجل: أنا رأيت مقتله، فانطلق حتى أراناه،

(١) العلل (٦٦٥).

فخرج حتى وقف على حمزة، فرآه قد شق بطنه، قد مُثِّل به، قال: يا رسول الله، مثل به والله! فكره رسول الله ﷺ أن ينظر إليه، ووقف بين ظهراني القتلى، قال: «أنا شهيد على هؤلاء القوم، لفوهم في دمائهم، فإنه ليس جرح يجرح في الله إلا جاء جرحه يوم القيامة يدمي، لونه لون الدم، وريحه ريح المسك، قدموا أكثر القوم قرآنًا، واجعلوه في اللحد».

قال أبي: يروى هذا الحديث عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن جابر، عن النبي ﷺ. وعبد الرحمن هذا شيخ مدني مضطرب الحديث»[1].

قلت: ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في الحكم على عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري هنا هو عين ما نقله عنه في الجرح والتعديل[2]، ومقصوده من هذا ضعف عبد الرحمن لا الاضطراب الاصطلاحي.

تخريج الحديث الخامس:

ورواية خالد بن مخلد القطواني، عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري أخرجها ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٣/٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٩٨٥٥، ٣٧٩٤٢)، وفي المسند[3] (٥٠٢)، ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٢٨٧/٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ رقم ١٦٧)، وفي الدعاء (١٩٧٣)، وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٤٠٥١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١/٤)؛قال ابن عدي: «وعبد الرحمن بن عبد العزيز رأيت خالد بن مخلد يروي عنه هذا الحديث وغيره، وليس هو بذلك المعروف، كما قال ابن معين»؛ قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»[4]؛ وقال البوصيري: «هذا إسناد رواته

(١) العلل (١٠٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٢٦٠).

(٣) مسند ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق عادل عزازي وآخر، ط.دار الوطن، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٢٧هـ.

(٤) مجمع الزوائد (٦/ ١٧٢)(نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط. دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م).

ثقات»[1]؛ورواية الليث بن سعد أخرجها البخاري في الصحيح (١٣٤٣، ١٣٤٥-١٣٤٧، ١٣٥٣)، وأبو داود في السنن (٣١٣٠)، والترمذي في السنن (١٠٣٦)، والنسائي في الصغرى (٢٠٨٢)، وابن ماجه في السنن (١٥١٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (١١٧٧٥، ٣٧٦١٠، ٣٧٩٠٨) من طريق الليث بن سعد عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن جابر، عن النبي ﷺ ؛قال البيهقي: «وفي هذا زيادات ليست في رواية الليث، وفي رواية الليث زيادة ليست في هذه الرواية، فيحتمل أن تكون روايته عنه عن جابر، وعنه عن أبيه صحيحتان، وإن كانتا مختلفتين فالليث بن سعد رحمه الله إمام حافظ، فروايته أولى والله أعلم.

وقيل: عن الزهرى عن ابن أبي صعير، عن النبي ﷺ مرسلاً مختصرًا».

وقد زاد البيهقي هنا وجهًا ثالثًا من الخلاف على الزهري وهو ما رواه الزهري عن ابن أبي صعير عن النبي ﷺ مرسلاً؛إلا أن الترمذي ذكر هذا الوجه مسندًا عن جابر، وزاد في السنن (١٠١٦) وجهًا رابعًا وهو ما رواه أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك، قال الترمذي: «حديث أنس حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه...، وقد خلف أسامةَ بنَ زيد في رواية هذا الحديث، فروى الليثُ بنُ سعد، عن ابن شهاب، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله بن زيد. وروى معمر، عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة، عن جابر. ولا نعلم أحدًا ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسامة بن زيد.

وسألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: حديث الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر أصح».

الحديث السادس:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي، عن حديث رواه الأجلح، عن الشعبي، عن عبد الله بن الخليل، عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن عليًّا أفتى باليمن في ثلاثة وقعوا على جارية فولد بينهم ولد... الحديث؛فقال أبي: قد اختلفوا في هذا الحديث فاضطربوا،

(١) إتحاف الخيرة المهرة (٤٥٧٦)(أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ط.دار الوطن، الرياض-السعودية، الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

والصحيح حديث سلمة بن كهيل»[1].

قلت: لم يفصل أبو حاتم هنا الجواب، وقد ذكرت المسألة بأطول مما هنا برقم (٢٣١٧)فقال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه الأجلح، ومحمد بن سالم، وجابر الجعفي، عن عامر الشعبي؛فقال الأجلح: عن عبد الله بن الخليل، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ، في القرعة؛وتابعه محمد بن سالم؛وخالفهما جابر الجعفي، فيما روى عنه ورقاء، فقال: عن الشعبي، عن علي بن زربي، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ ؛وقال غير ورقاء: عن جابر، عن الشعبي، عن علي بن ذريح، عن زيد بن أرقم؛ورواه الشيباني، عن الشعبي، عن رجل من حضرموت، عن زيد بن أرقم، موقوفا، ولم يرفعه؛ورواه سلمة بن كهيل، عن الشعبي، عن أبي الخليل، أو ابن الخليل، أن عليًا قضى، ولم يذكر زيد بن أرقم.

وأتقنهم: سلمة بن كهيل، والشيباني قوي».

قلت: قد وافق غير واحد من الأئمة أبا حاتم على الحكم على هذا الحديث بالاضطراب فيه، منهم:

العقيلي فقد ذكر الاختلاف فيه في الضعفاء وقال: «ولا يتابع الأجلح على هذا مع اضطرابه فيه إلا من هو دونه محمد بن سالم»[2]، وقال في موضع آخر: «الحديث مضطرب الإسناد، متقارب في الضعف»[3].

وقال الدارقطني وقد: «وسئل عن حديث زيد بن أرقم عن علي في ثلاثة اختصموا إليه في ولد؛فقال: يرويه الشعبي، عن عبد الله بن الخليل، واختلف عنه:

فرواه الأجلح بن عبد الله، وجابر الجعفي، عن الشعبي، عن عبد الله بن الخليل؛واختلف عن الشيباني: رواه أبو إسحاق الفزاري، عنه، عن الشعبي، عن عبد الله بن الخليل؛وخالفه خالد بن

(١) العلل (١٢٠٤).

(٢) ضعفاء العقيلي (١/ ١٢٣)، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط.دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

(٣) ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٤٤).

عبد الله الواسطي، عن الشيباني، عن الشعبي، عن رجل من حضرموت غير مسمى؛ورواه الثوري عن الأجلح، عن الشعبي، عن عبد خير، عن زيد بن أرقم؛واختلف عن الثوري: فقال ابن عسكر، وأبو الأزهر، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن صالح الهمداني، عن الشعبي، عن عبد خير، عن زيد بن أرقم؛وقال غيرهما: عن الثوري، عن أجلح، عن الشعبي؛وروى هذا الحديث داود بن يزيد الأودي، عن الشعبي، واختلف عنه؛ فرواه عبيد الله بن موسى، عن داود الأودي، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي؛وخالفه الحسن بن يزيد الأصم- صاحب السدي - رواه عن داود الأودي، عن الشعبي مرسلاً؛ورواه سلمة بن كهيل، عن الشعبي، عن أبي الخليل، عن علي موقوفًا؛قال ذلك شعبة عن سلمة»[1].

وقال البخاري في ترجمة عبد الله بن الخليل من التاريخ الكبير: «ولا يتابع عليه»[2].

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن قول أبي حاتم: «قد اختلفوا في هذا الحديث فاضطربوا «يقصد به الاضطراب الاصطلاحي.

الحديث السابع:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق التيمي، عن ابن جابر، عن عبد الرحمن بن طَرَفَة، عن جده عَرْفَجَة، قال: وأصيب أنفه يوم الكُلَاب، فاتخذ أنفًا من ورق، فأنتن عليه، فأمرني أن أتخذ أنفًا من ذهب.قال أبي: هذا الحديث ليس له أصل من حديث ابن جابر، لم يرو هذا الحديث غير أبي الأشهب، وسلم بن رزين.قلت لأبي: فروى هذا الحديث عن ابن جابر سوى هذا الشيخ ؟قال: لا؛قلت: فما حال هذا الشيخ: محمد بن عمر بن الوليد ؟قال أبي: أمره مضطرب، روى عن شريك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «إذا تزوج العبد بغير إذن سيده كان عاهرًا»؛قال أبي: هذا الحديث ليس من حديث شريك، رواه زهير، والحسن بن صالح، ولا أعلم شريكًا روى هذا الحديث»[3].

(١) علل الدارقطني (٣/ ١١٧-١١٩ رقم ٣١٢).

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٧٩).

(٣) العلل (١٤٧٧).

قلت: حكم أبو حاتم على محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق التيمي أن أمره مضطرب، وهو موافق لما حكاه عنه ابنه في الجرح والتعديل[1].

وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن مالك ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا عند الاعتبار للخواص»[2].

فمحمد بن عمر بن الوليد يروي عن محمد بن جابر الحنفي ومالك وشريك بن عبد الله أشياء لا يتابع عليها، فقوله: «أمره مضطرب «يقصد به ضعف حديثه جدًّا، ولا يقصد به الاضطراب الاصطلاحي، والدليل على صحة هذا أنه انفرد عن ابن جابر، وشريك بهذين الحديثين، والله أعلم.

الحديث الثامن:

قال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي، وسئل عن حديث رواه منصور بن سقير، عن موسى بن أعين، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «إن الرجل ليكون من أهل الصوم والصلاة والزكاة والحج، حتى ذكر سهام الخير فما يجزى يوم القيامة إلا بقدر عقله».

قال أبي: سمعت ابن أبي الثلج يقول: ذكرت هذا الحديث ليحيى بن معين، فقال: هذا حديث باطل، إنما رواه موسى بن أعين، عن صاحبه عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، فرفع إسحاق من الوسط، فقيل: موسى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

قال أبي: وكان موسى وعبيد الله بن عمرو صاحبين يكتب بعضهما عن بعض، وهو حديث باطل في الأصل؛ قيل لأبي: ما كان منصور هذا؛ قال: ليس بقوي، كان جنديًّ، وفي حديثه اضطراب؛ أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن قال: حدثنا عبد الرحيم بن شعيب، قال: حدثنا ابن أبي الثلج قال: كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثة، فيقول: هو باطل، ولا يدفعه

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٢).

(٢) المجروحين (٢/ ٢٩٢)(الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد).

بشيء، حتى قدم علينا زكريا بن عدي، فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، فأتيناه، فأخبرناه فقال: هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو»[1].

قلت: حكم أبو حاتم على منصور بن سقير – ويقال: صقير – موافق لما حكاه عنه في الجرح والتعديل[2].

تخريج الحديث الثامن:

ورواية منصور بن سقير أخرجها الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر (٤٤) – ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار (١٣٠١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠٨/٣٤) –، وابن أبي الدنيا في العقل وفضله (١٤) [3]، والعقيلي في الضعفاء (١٩٢/٤)، وابن حبان في المجروحين (٣٨٠/٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٠٥٧)، وفي المعجم الصغير (٢٩٩)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف[4] (١١٧٣/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣١٥، ٤٣١٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧٩/١٣-٨٠) من طريق منصور بن سقير، عن موسى بن أعين، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

لم يذكر والد عبيد الله في شعب الإيمان، وفي العقل وفضله: «عبيد الله بن عمر العمري»، ووقع في مطبعة مشكل الآثار: «عن عبيد الله بن عمرو»، وقال المحقق: في الأصل: «عبيد الله بن عمر «وهو خطأ».

قلت: الخطأ تصرفك، فلو أمعنت النظر في كلام ابن حبان الذي نقلته من المجروحين لعلمت أن ما في الأصل هو الرواية، وإن كان خطأ كما سيأتي.

(١) العلل (١٨٧٩).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٢).

(٣) العقل وفضله، المؤلف: عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا البغدادي، تحقيق: لطفي محمد الصغير، ط.دار الراية، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٤) المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط.دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

قال الطبراني: «لم يروه عن عبيد الله إلا ابن أعين، تفرد به منصور».

قال العقيلي: «هذا رواه منصور بن سقير ولا يتابع عليه – ثم رواه من طريق عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة وقال: – هذه الرواية بهذا الحديث أشبه وابن أبي فروة أحمل».

قال ابن حبان: «وهذا خبر مقلوب تتبعته مدة؛ لأن أجد لهذا الحديث أصلاً أرجع إليه، فلم أره إلا من حديث إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، وإسحاق بن أبي فروة ليس بشيء في الحديث، وعبيد الله بن عمرو سمع من إسحاق بن أبي فروة، فكأن موسى بن أعين سمعه من عبيد الله بن عمرو في المذاكرة، عن إسحاق بن أبي فروة، فحكاه، فسمعه منصور بن سقير عنه، فسقط عليه إسحاق بن أبي فروة، وواو ابن عمرو فصار عبيد الله بن عمر، عن نافع».

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه منصور بن صقير، قال ابن معين: ليس بالقوي، وسقط من الإسناد إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك»[1].

وأخرجه ابن أبي الدنيا في العقل (٨) من طريق خالد بن حبان، والعقيلي في الضعفاء (١٩٣/٤) من طريق علي بن معبد زعمرو بن خالد ويوسف بن عدي، وابن عدي في الكامل (٣٢٩/١) من طريق حكيم بن سيف، والخطيب في الكفاية (ص٣٦٥)، وفي التاريخ (٨٠/١٣) من طريق بقية بن الوليد، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣٢١) من طريق عبد الله بن جعفر الرقي، والقضاعي في مسند الشهاب[2] (٩٤٢، ٩٤٣) من طريق جندل بن والق الكوفي، جميعهم عن عبيد الله بن عمرو الرقي، عن إسحاق بن أبي فروة به.

فعلم بهذا أن مراد أبي حاتم من قوله: «وفي حديثه اضطراب»، الاضطراب الاصطلاحي، حيث يخالف في أسانيده، وقد ذكر له العقيلي حديثًا آخر خولف في إسناده، وانظر علل الدارقطني (٨٧/٢ رقم ١٢٩) و(٣٣٠/١١ رقم ٢٣١٨).

الحديث التاسع:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن الحديث الذي رواه داود بن رشيد، عن سلمة بن بشر

(١) مجمع الزوائد (٨/ ٦١).

(٢) مسند الشهاب، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي المصري (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق حمدي السلفي، ط.الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

بن صيفي، عن عباد بن كثير الشامي، عن أبي عقال، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال: «اثردوا ولو بالماء»؛قال أبي: حدثنا النفيلي بهذا الحديث عن عباد بن كثير، عن عبد الرحمن السدي، عن أنس بن مالك؛قال أبي: عباد بن كثير هذا مضطرب الحديث، ظننت أنه أحسن حالاً من عباد بن كثير البصري، فإذا هو قريب منه»[1].

قلت: لم يذكر ابن أبي حاتم عن أبيه في الجرح والتعديل[2]: «عباد بن كثير هذا مضطرب الحديث»، وذكر بقية الكلام.

تخريج الحديث التاسع:

ورواية داود بن رشيد أخرجها الطبراني في الأوسط (٧١٤٧).

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به دود بن رشيد».

قلت: وقد خالفه عبد الله بن محمد بن على بن نفيل القضاعى، أبو جعفر النفيلى الحرانى عند الطبراني نفسه في الأوسط (١١١٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٥٢٣) فرواه عن عباد بن كثير الرملي، عن عاصم بن طلحة، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله: «أثردوا ولو بالماء»؛قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عباد».

وله عن النفيلي خلاف آخر وهو ما ذكره أبو حاتم.

فعلم من هذا الاضطراب الذي يعنيه أبو حاتم هو الاضطراب الاصطلاحي.

الحديث العاشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه شهر بن حوشب، عن غيره، عن النبي ﷺ: أن جبريل عليه السلام سأله عن الإيمان... أي الطرق أصح؛فقال: روى عنه عبد الحميد بن بهرام، فقال: عن شهر، عن ابن عباس؛ورواه سيار أبو الحكم، فقال: عن شهر، عن ابن عباس، ورافع بن خديج؛ورواه مؤمل، عن حماد، عن عاصم، عن شهر، عن أبي هريرة؛ورواه أبان بن صالح، وابن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غنم، عن النبي ﷺ ؛ قال أبي: ونفس الحديث قد روي عن

(١) العلل (١٥٢٩).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٨٥).

أبي هريرة، من وجوه أخر، وشهر لا ينكر، هذا من فعله وسوء حفظه، وهذا من شهر ذا الاضطراب»[1].

قلت: هذا من أبي حاتم يقصد به الاضطراب الاصطلاحي وقد بين ذلك بالأسانيد المختلف على شهر بن حوشب، وبين أن الاضطراب من شهر.

الحديث الحادي عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة أن النبي ﷺ دخل بيت أم سلمة، فرأى عندها مخنثًا... الحديث.

قال أبي: هذا خطأ، اضطرب فيه حماد، إنما هو هشام، عن أبيه، عن أم سلمة، وليس عن هشام، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة إلا ذاك الواحد، أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد»[2].

قلت: رواية حماد بن سلمة أخرجها النسائي في السنن الكبرى (٩٢٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ رقم ٨٢٩٧)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (١/١٠٦).

بين أبو حاتم أن حمادًا اضطرب فيه أي أخطأ في الإسناد، ولا يقصد به الاضطراب الاصطلاحي.

الحديث الثاني عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أيوب، عن القاسم بن عوف، عن ابن أبي أوفى، أن معاذ قدم على النبي ﷺ فسجد له، فنهاه النبي ﷺ وقال: «لو كنت آمرًا أحدًا يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها «الحديث؛فقال أبي: خالف أيوب في هذا الحديث، فقال هشام الدستوائي إسنادًا سوى ذا؛ورواه النهاس بن قهم، عن القاسم بإسناد آخر، والدستوائي حافظ متقن، والقاسم بن عوف مضطرب الحديث، وأخاف أن يكون الاضطراب من القاسم»[3].

(١) العلل (١٩٤٠).
(٢) العلل (٢٢٠٠).
(٣) العلل (٢٢٥٠).

قلت: ذكر ابن أبي حاتم الاختلاف في هذا الحديث قبل ذلك برقم(١٢٨٢) فقال: «وسئل أبو زرعة عن حديث رواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن القاسم بن عوف، أحد بني مرة بن همام، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، من عظم حقه عليها»؛ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم بن عوف، عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ ؛قال أبو زرعة: أيوب أحفظهم».

فاختلف ترجيح أبي حاتم وترجيح أبي زرعة في هذا الحديث، إلا أن أبا حاتم مع ترجيحه لرواية هشام الدستوائي إلا أنه أرجع هذا الاختلاف لاضطراب القاسم بن عوف فيه.

وقد وافق الدارقطني أبا حاتم في الحكم على القاسم بالاضطراب في هذا الحديث فقال وقد: «وسئل عن حديث عبد الله بن أبي أوفى، وزيد بن أرقم، عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ نهاه عن السجود للنبي ﷺ، وقال: «لو كنت آمرًا أحدًا يسجد لغير الله، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها «الحديث.؛فقال: يرويه قاسم بن عوف الشيباني، واختلف عنه؛ فرواه أيوب السختياني، عن القاسم واختلف عن أيوب، فرواه حماد بن زيد، واختلف عنه أيضًا، فقال يحيى بن آدم، وإسحاق بن هشام التمار، وعفان بن.حماد بن زيد: عن أيوب، عن القاسم الشيباني، عن ابن أبي أوفى، عن معاذ؛وغيرهم يرويه عن حماد بن زيد، ويقول فيه: أن معاذًا، قال للنبي ﷺ، فيكون في روايته من مسند ابن أبي أوفى، وكذلك روى إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن القاسم، عن ابن أبي أوفى: أن معاذًا؛ورواه وهيب، عن أيوب، عن القاسم، عن ابن أبي أوفى، عن معاذ، كقول يحيى بن آدم، ومن أن تابعه،وقال إسحاق بن هشام عن حماد، عن أيوب، وابن عون، عن القاسم الشيباني، فأغرب بذكر ابن عون، و لم يتابع عليه.

وروى هذا الحديث مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم، عن زيد بن أرقم، عن معاذ، جعله من رواية زيد بن أرقم، عن معاذ، و لم يتابع على هذه الرواية عن حماد بن زيد؛وروى هذا الحديث قتادة، عن القاسم بن عوف، عن زيد بن أرقم، قال: بعث النبي ﷺ معاذًا؛حدث به عن قتادة سعيد بن أبي عروبة، والحجاج بن الحجاج.

ورواه هشام الدستوائي، عن القاسم بن عوف، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن

معاذ بن جبل. وتابعه أيوب بن خوط، عن القاسم بن عوف؛ورواه النهاس بن قهم، عن القاسم ابن عوف، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن صهيب، عن معاذ. قاله عثمان بن عمر عنه. والاضطراب فيه من القاسم بن عوف»[1].

فوافق أبا حاتم على أن الاضطراب فيه من القاسم بن عوف، والقاسم هذا نقل ابن أبي حاتم عن أبيه: «القاسم بن عوف مضطرب الحديث، ومحله عندي الصدق»[2].

الحديث الثالث عشر:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه عبد الملك بن مسلمة أبو مروان المصري، عن إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر، عن عمه محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «قال جبريل عليه السلام: قال الله عز وجل: هذا دين ارتضيته لنفسي، ولن يصلحه إلا السخاء وحسن الخلق، فأكرموه بهما ما صحبتموه»؛فسمعت أبي يقول: حدثني عبد الملك بن مسلمة بهذا الحديث، وهو حديث موضوع، وعبد الملك: هو مضطرب الحديث»[3].

قلت: حكم أبي حاتم على عبد الملك يتفق مع ما نقله عنه في الجرح والتعديل قال: «كتبت عنه، وهو مضطرب الحديث، ليس بقوى، حدثني بحديث في الكرم عن النبي ﷺ عن جبرئيل عليه السلام بحديث موضوع»[4].

قال أبو زرعة عنه: ليس بالقوى، هو منكر الحديث، هو مصري»[5]؛وقال ابن حبان عن عبدالملك: «شيخ يروى عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عنى بعلم السنن»[6]؛وألصق العقيلي[7] التهمة في هذا الحديث بإبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر.

(١) العلل (٦/ ٣٧-٣٩ رقم ٩٦٣).
(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١١٥).
(٣) العلل (٢٥٥٤).
(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٧١).
(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٧١).
(٦) المجروحين (٢/ ١٣٤).
(٧) ضعفاء العقيلي (١/ ٤٦).

فمما سبق يتبين أن مراد أبي حاتم من قوله في عبد الملك: «هو مضطرب الحديث»، أنه ضعيف الحديث.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث بالاضطراب

من خلال ما تم جمعه من الأحاديث التي حكم عليها أبو حاتم على الحديث بالاضطراب وجد ما يلي:

- أن أبا حاتم حكم على عدة أحاديث بالاضطراب وكان مراده من ذلك إما الاضطراب في المتن أو الاضطراب في الإسناد أو كليهما.
- أنه قد يراد به الاضطراب الاصطلاحي، وقد يراد به الضعف.

وهذه هي الأحاديث:

الحديث الأول:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه كان يقرأ في الركعتين قبل الفجر، والركعتين بعد المغرب بـــ(قل يأيها الكافرون)، (وقل هو الله أحد)؛قال أبي: ليس هذا الحديث بصحيح، وهو عن أبي إسحاق مضطرب، وإنما روى هذا الحديث نفيع الأعمى، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ »[1].

تخريج الحديث الأول:

وأخرجه الطيالسي (٢٠٠٥) - ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار[2] (١/٤٨٤) -، وابن أبي شيبة (٦٣٣٥) - ومن طريقه مسلم في التمييز (٢٠٧)، ومسدد (٢٣٠٠- إتحاف الخيرة المهرة) - ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٥/٢٢٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/٤١) -، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ رقم ١٣٥٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٤٣)، وأبو محمد

(١) العلل (٢٨٣).
(٢) نتائج الأفكار، تأليف: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط.دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

الخلال في فضائل سورة الإخلاص[1] (٢٠) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن أبي إسحاق، به بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ أكثر من عشرين مرة...

وقد رواه سفيان الثوري عن أبي إسحاق أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٧٩٠)، ومن طريقه أحمد في المسند (٤٩٠٩)، والطبراني في الكبير(١٢/ رقم ١٣٥٢٧).؛وأخرجه أحمد في المسند (٥٦٩١)، والترمذي في السنن (٤١٧)، وابن ماجه في السنن (١١٤٩)، وابن حبان (٢٤٥٩-الإحسان) من طريق أبي أحمد الزبيري.

كلاهما (عبد الرزاق، وأبو أحمد) قالا: حدثنا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عمر: رأيت رسول الله ﷺ أكثر من خمس وعشرين مرة - أو قال: من عشرين مرة. قال عبدالرزاق: وأنا أشك - يقرأ في ركعتي الفجر:(قل يا أيها الكافرون)، (وقل هو الله أحد).

ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق مثل رواية سفيان أخرجه أحمد (٤٧٦٣): حدثنا وكيع، و(٥٦٩٩) حدثنا حجين بن المثنى، و(٥٧٤٢) حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير.

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩٨/١): حدثنا محمد بن خزيمة، حدثنا عبد الله بن رجاء ح. وحدثنا فهد، حدثنا أبو نعيم.

خمستهم (وكيع، وحجين، ومحمد بن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن رجاء، وأبو نعيم) قالوا: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: رمقت النبي ﷺ أربعا وعشرين، أو خمسًا وعشرين مرة، يقرأ في الركعتين قبل الفجر، والركعتين بعد المغرب ب:(قل يا أيها الكافرون)، (وقل هو الله أحد)؛وخالفهم عمار بن رزيق: أخرجه النسائي في المجتبى (١٧٠/٢)، والكبرى (١٠٦٤)، والطبراني في الكبير (١٢/ رقم ١٣٥٦٤)، والبيهقي (٤٣/٣) من طريق الأحوص بن جواب، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن المهاجر، عن مجاهد، عن ابن عمر...نحوه؛قال البخاري: «ورواه ليث ابن أبي سليم، عن أبي محمد، عن ابن عمر حفظت من النبي ﷺ، ولا يصح، ورواه أبو إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عمر مثله، ولا يصح،

(١)فضائل سورة الإخلاص، أبو محمد الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسين علي البغدادي الخلال، تحقيق: الحافظ محمد بن رزق بن طرهوني، ط.مكتبة لينة، دمنهور، مصر، الأولى، ١٤١٢هـ).

والصحيح حديث حفصة»[1]؛وقال الإمام مسلم: «وهذا الخبر وهم عن ابن عمر، والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي ﷺ من تطوع صلاته بالليل والنهار، فذكر عشر ركعات، ثم قال: وركعتي الفجر أخبرتني بها حفصة أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها. فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها ؟!؛وهو يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبي ﷺ...(ثم ذكر الإمام مسلم ما ثبت من إخبار حفصة له) ثم قال: إن رواية أبي إسحاق وغيره عن ابن عمر أنه حفظ قراءة النبي ﷺ وهم غير محفوظ»[2]؛وقال الإمام محمد بن نصر تعقيبًا على رواية ليث، عن نافع، عن ابن عمر: «وهذا غير محفوظ عندي؛ لأن المعروف عن ابن عمر رضي الله عنه أنه روى عن حفصة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يصلي الركعتين قبل الفجر، وقال: تلك ساعة لم أكن أدخل على النبي ﷺ فيها»[3]؛وقال الدارقطني عن رواية عمار بن رزيق قال الدارقطني: «تفرد به إدريس بن الحكم، عن أبي الجواب، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم، عن مجاهد»[4].

قلت: و لم يتفرد إدريس بن الحكم به؛ فقد تابعه الفضل بن سهل ومحمد بن إسحاق الصغاني كما سبق.

قال ابن حجر: «هذا حديث حسن...ورجاله رجال الصحيح، ولكن له علة، وهي عنعنة أبي إسحاق؛وقد أخرجه النسائي من رواية عمار بن رزيق – بتقديم الراء – عن أبي إسحاق، فأدخل

(١) التاريخ الكبير (٩/ ١١-١٢)، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي).

(٢) التمييز (ص ٢٠٨) (للإمام أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري (ت٢٦١ هـ)، تحقيق د محمد مصطفى الأعظمي، ط.مكتبة الكوثر، السعودية، الثالثة، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م).

(٣) مختصر قيام الليل (ص ٨٤)، أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، ط.حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٣/ ٤٢٤ رقم ٣١٣٧)(المؤلف: المقدسي، أبي الفضل محمد بن طاهر، ط.دار الكتب العلمية، الأولى).

بينه وبين مجاهد رجلاً، وهو إبراهيم بن مهاجر، وهو مختلف فيه، وليس من رجال الصحيح»[1].

وعمار بن رزيق لا يضاهي أبا الأحوص وسفيان الثوري وإسرائيل، فروايتهم هي الأرجح، وقد روي عن ابن عمر من وجوه أخرى، وعليه فالضعف من جهة المتن لا من جهة الإسناد، وضعف المتن ليس بالاضطراب فيه، إنما هو من مخالفته لما ثبت عن ابن عمر أنه حفظ قراءة النبي ﷺ في ركعتي الفجر من أخته حفصة بنت عمر رضي الله عنهم.

فالاضطراب هنا ليس الاضطراب الاصطلاحي عند أبي حاتم كما دللنا.

الحديث الثاني:

* قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه عبد الحميد بن جعفر، عن حسين بن عطاء بن يسار، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر قال: سألت أبا ذر عن صلاة الضحى، فقال: قال النبي ﷺ: «من صلى سجدتين لم يكتب من الغافلين «الحديث.؛فقال أبي: ورواه موسى بن يعقوب الزَّمْعِي، عن الصلت بن سالم، عن مولى ابن عمر، يعني: زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمرو، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ ؛قلت لأبي: أيهما أشبه ؟.؛قال: جميعًا مضطربين، ليس لهما في الرواية معنى»[2].

تخريج الحديث الثاني:

روي هذا الحديث على وجهين فيما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه وهما:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٨٧)، والبزار في المسند (٣٨٩٠)، وابن حبان في المجروحين (١/٢٤٣-٢٤٤)، والدارقطني في الأفراد (٤٦٢٦ -أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/٥٧٦ رقم ١٥٨٠)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٩٥٤) كلهم من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن حسين بن عطاء بن يسار، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر.

قال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى ابن

(١) نتائج الأفكار (١/ ٤٨٤-٤٨٥).
(٢) العلل (٣٧٠).

عمر، عن أبي ذر حديثا مسندا إلا هذا الحديث».

وقال الدارقطني: «تفرد به حسين بن عطاء، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر، وتفرد به عنه عبد الحميد بن جعفر عنه، ولم يروه عنه إلا أبو عاصم النبيل».

الوجه الثاني: ما رواه موسى بن يعقوب الزَّمْعِي، عن الصلت بن سالم، عن مولى ابن عمر، يعني: زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمرو، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ. أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/٢٠٩)، والبيهقي في السنن الصغرى (٨٥٦)، وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٣٩٢-٣٩٣).

أما قول أبي حاتم: «جميعًا مضطربين، ليس لهما في الرواية معنى»، فمعناه أنهما ضعيفان، ولا يقصد به الاضطراب الاصطلاحي؛ وذلك لأن حسين بن عطاء بن يسار، قال فيه أبو حاتم: «شيخ منكر الحديث، وهو قليل الحديث، وما حدث به فمنكر»[1]، والصلت بن سالم قال أبو حاتم: «هو منكر الحديث، ليس بشيء»[2].

وأما قوله: «ليس لهما في الرواية معنى «فهو شبيه بتعليل البخاري لهذا الإسناد فقد قال البخاري: «وقال الشعبي، عن ابن عمر: صلاة الضحى بدعة، ونعمت البدعة. وهذا أصح»[3].

والمقصود أنه لو كان لابن عمر رواية عن النبي ﷺ في صلاة الضحى لما قال: صلاة الضحى بدعة، ونعمت البدعة. فالصحيح أنه لا يصح هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن عمر، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه ابن حمير، قال: حدثنا شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «المراء في القرآن كفر».

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٦١).
(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٧).
(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٣).

قال أبي: هذا حديث مضطرب، ليس هو صحيح الإسناد، عروة، عن أبي سلمة، لا يكون، وشعيب مجهول»[1].

تخريج الحديث الثالث:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٢١٢)، والمعجم الصغير (٥٧٤)، والدارقطني في الأفراد (٥٥٧٢ -أطراف الغرائب)، والهروي في ذم الكلام[2] (١٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣٦/١١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٢/٣٦) كلهم من طريق محمد بن حمير، قال: حدثنا شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به؛قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب بن أبي الأشعث، تفرد به محمد بن حمير»؛وقال الدارقطني: «غريب من حديث عروة عنه، تفرد به شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، و لم يروه عنه غير محمد بن حمير».

فمما سبق يظهر لنا أن الحديث بهذا الإسناد لا يروى إلا من هذا الطريق، ويتبين لنا أن القصد من قول أبي حاتم: «هذا حديث مضطرب «أنه ضعيف الإسناد، ولا يعني به الاضطراب الاصطلاحي، والدليل على صحة هذا الفهم ما قال أبو حاتم من تعليله لضعف هذا الحديث بقوله: «ليس هو صحيح الإسناد، غروة، عن أبي سلمة، لا يكون، وشعيب مجهول». والله أعلم.

الحديث الرابع:

* قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه كنانة بن جبلة، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن أبي عبد الرحمن المنقري، قال: أخرج إلي عبد الله بن عمرو صحيفة صغيرة، فقال: هؤلاء كلمات أملاهن عليَّ رسولُ اللهِ ﷺ وأمرني بهن، وقال: فيهن خير كثير: اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، وأن محمدًا عبدك ورسولك، والملائكة يشهدون، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان وشركه، وأعوذ بك أن

(١) العلل (١٧١٤).

(٢)ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، تحقيق: أبو جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، ط.مكتبة الغرباء).

أقترف على نفسي سيئة، أو أجرها على مسلم، أو قال إلي؛قال أبي: هذا حديث مضطرب، وكنانة بن جبلة محله الصدق»[1].

تخريج الحديث الرابع:

لم أجد هذه الطريق، لكن رواه الطبراني في الدعاء[2] (١٤٥٦) من طريق معلى بن منصور، حدثنا شعيب بن رزيق، عن عطاء الخراساني، عن أبي عبد الرحمن المقرئ قال: أخرج إلي عبد الله بن عمر...وأخرج معمر في الجامع (١٩٨٣٢-المصنف) عن معمر قال: سمعت رجلاً يحدث عطاء الخرساني بمكة، قال: أخبرني عمرو بن أبي سفيان: أن أبا بكر قال: يا رسول الله علمني شيئًا استقبل به الليل والنهار. فقال: قل اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة...

وأعتقد أن مقصد أبي حاتم من قوله: «حديث مضطرب» هو الاضطراب الاصطلاحي حيث إنه روي على أوجه مختلفة، والحديث مشهور من رواية أبي عبد الرحمن المقرئ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

الحديث الخامس:

* قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه الفيض بن الوثيق، عن حكام الرازي، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن سلمان قال: خرج أبو بكر وعمر من عند النبي ﷺ فاستقبلهما علي وهما يقبلان، فقال علي: ما لي أراكما ثقيلين ؟ فقالا: سمعنا النبي ﷺ يقول: «من علامة المنافق إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان»؛قال أبي: يرويه الرازيون وإبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي وقاص، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ قال: «مَن وعد رجلاً أن يأتيه، ومن نيته أن يأتيه، فلم يأته فليس بمخلف».

قلت: أيهما أصح ؟ قال: الحديثان مضطربان، وفي الإسناد مجهولان: أبو النعمان، وأبو الوقاص»[3].

(١) العلل (٢٠٩٧).

(٢) الدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم [ت٣٦٠هـ]، تحقيق: د محمد سعيد البخاري، ط.دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٣) العلل (٢٣٢١).

تخريج الحديث الخامس:

الحديث روي عن علي بن عبد الأعلى على وجهين:

الوجه الأول: الفيض بن الوثيق، عن حكام الرازي، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن سلمان به. كما حكاه ابن أبي حاتم، و لم أجده من هذا الوجه؛وقد حكى الدارقطني في العلل (١٨٥/١) أن حكام بن سلم رواه عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي نعمان، عن أبي وقاص، عن سلمان؛ورواه البزار في المسند (٢٥٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ رقم ٦١٨٦) ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٥١/٣٤)، من طريق مهران بن أبي عمر، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي وقاص، عن سلمان به؛قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو النعمان، عن أبي وقاص، وكلاهما مجهول قاله الترمذي، وبقية رجاله موثقون»[1].

الوجه الثاني: ما رواه الرازيون وإبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي النعمان، عن أبي وقاص، عن زيد بن أرقم به كما حكاخ ابن أبي حاتم.

أخرجه من هذا الوجه أبو داود في السنن (٤٩٩٥) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٩٨/١٠)، وفي الآداب[2] (٣٠٧)، والترمذي في السنن (٢٦٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٥/ رقم ٥٠٨٠)،، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد[3] (١٨٨٢)، من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، عن إبراهيم بن طهمان به؛قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي، علي بن عبد الأعلى ثقة، ولا يعرف أبو النعمان، ولا أبو وقاص، وهما

(١) مجمع الزوائد (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) الآداب، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط.مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، المؤلف: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، ط.دار طيبة، الرياض، السعودية،، ١٤٠٢هـ.

مجهولان»؛وأخرجه الدارقطني في الأفراد (٢١١٢ -أطراف الغرائب)، وقال الدارقطني في الأفراد: «تفرد به خالد بن عمرو، عن إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى، عن النعمان بن المنذر، عن أبي وقاص»[1].

فجعل الراوي عن أبي وقاص النعمان بن المنذر، فلا أعلم هذا هناك خطأ، أم أن الرواية وقعت له هكذا، و لم يذكر الدارقطني هذا الوجه من الخلاف في العلل.

وقد وافق الدارقطني أبا حاتم على حكمه على هذا الحديث بالاضطراب، فقال وقد: «وسئل عن حديث سلمان، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ: في علامات المنافق؛فقال: هو حديث يرويه علي بن عبد الأعلى الثعلبي، واختلف عنه فرواه حكام بن سلم، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي نعمان، عن أبي وقاص، عن سلمان.

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن علي بن عبد الأعلى، فأسنده عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ.

وأبو النعمان مجهول، وعلي بن عبد الأعلى ليس بالقوي؛والحديث مضطرب غير ثابت»[2].

وقيل: إن أبا النعمان هو الحارث بن حصيرة، والله أعلم».

فيظهر مما سبق مقصد أبي حاتم هو الاضطراب الاصطلاحي ولا يقصد غيره بحال

الحديث السادس:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: أربع من الدواب لا يقتلن: النملة والهدهد والصرد والنحلة؛فسمعت أبي يقول: هذا حديث مضطرب»[3].

وقد ذكر هذا الحديث في موضع آخر رقم (٢٤٤٤) قال: «وسمعت أبي وحدثنا: عن أبي عمير بن النحاس الرملي، عن أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣/ ٨٦-٨٧ رقم ٢١١٢).

(٢) العلل (١/ ١٨٥-١٨٦ رقم ١١).

(٣) العلل (٢٣٧٤).

الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: أربع لا يقتلن: النملة والنحلة والهدهد والصرد؛ قال أبي: هذا حديث مضطرب».

وقد ذكره أيضًا برقم (٢٤١٦) قال: «وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث؛ رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن قتل النملة والنحلة والهدهد والصرد؛ قلت لهما: وقد روى هذا الحديث هشام الدستوائي، وأبان العطار، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، أن النبي ﷺ ؛فقالا: رواه ابن جريج، عن عبد الله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس.

وقالا: سمعنا علي بن المديني يذكر عن يحيى بن سعيد، عن الثوري، قال: اطلعت في كتاب ابن جريج فوجدت فيه عن عبد الله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛قال أبو زرعة: وهو أصح؛ ورواه رباح، عن معمر، عن الزهري، أن النبي ﷺ.

وروى أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، وأخطأ فيه، ولم يسمع ابن جريج من الزهري هذا الحديث.

وقد روى بعضهم عن ابن جريج هذا الحديث، فقال: حدثت عن الزهري.

وروى هذا الحديث حارث الخازن شيخ بهمذان، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وأخطأ فيه الشيخ، يشبه أن يكون دخل له حديث في حديث، وليس هذا الحديث من حديث إبراهيم بن سعد.

قلت لأبي زرعة: ما حال هذا الشيخ الهمذاني ؟؛قال: كان شيخًا لم يبلغني عنه أنه حدث بحديث منكر إلا هذا، وقد كان كتب عن أبي معشر حديثًا كثيرًا.

قلت لأبي زرعة: فما وجه هذا الحديث عندك ؟ قال: أخطأ فيه عبد الرازق، والصحيح من حديث معمر، عن الزهري، أن النبي ﷺ، مرسلاً. وأما نفس الحديث فالصحيح عندنا على ما روي في كتاب ابن جريج: عن عبد الله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ؛قلت: أليس هشام وأبان العطار رويا عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري: أن النبي ﷺ ؟ قال: بلى، ولكن زيادة الحافظ على الحافظ تقبل».

فظهر بهذا أنه يقصد بالاضطراب في هذا الحديث الاضطراب الاصطلاحي.

الحديث السابع:

* قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه عبد السلام بن حرب، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، عن سعد، قال: قدمت إلى النبي ﷺ امرأة جليلة كأنها من نساء مضر، فقالت: أي رسول الله، إنا كل على آبائنا وأبنائنا وأزواجنا، فما يحل لنا من أموالهم ؟ قال: «الرطب تأكلينه وتهدينه»؛قال أبي: هذا حديث مضطرب»[1].

تخريج الحديث السابع:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٠٧٨)، وعبد بن حميد في المسند (١٤٧-المنتخب)، وأبو داود في السنن (١٦٨٦)، وابن أبي الدنيا في العيال (٥١٩)، والحاكم في المستدرك (٤/١٣٤)، والبغوي في شرح السنة (١٦٩٧)، والضياء في المختارة (٩٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/١٩٢-١٩٣) من طريق عبد السلام بن حرب به؛وقد تابع عبد السلام بن حرب سفيان بن الثوري أخرجه البزار في المسند (١٢٤١)، والحاكم في المستدرك (٤/١٣٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/١٩٣). إلا أنه وقع في رواية الحاكم: «سعد بن أبي وقاص»؛قال البزار: «لا نعلمه رواه عن النبي عليه السلام إلا سعد بهذا الإسناد».

وجعله عبد بن حميد والبزار في مسند سعد بن أبي وقاص، وعند الحاكم أن رواية عبد السلام بن حرب من مسند سعد بن أبي وقاص حيث جعل الثوري متابعًا لعبد السلام وعنده رواية الثوري فيها سعد بن أبي وقاص؛قال الدارقطني: «وسئل عن حديث زياد بن جبير، عن سعد أن امرأة، قالت: يا رسول الله، إنا كل على أزواجنا وأولادنا، ما يحل لنا من أموالهم ؟ قال: الرطب في حديث طويل؛فقال: يرويه يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، واختلف عنه:فرواه الثوري، عن يونس بن عبيد، عن زياد، عن سعد؛وأرسل هاشم، عن يونس، عن زياد: أن النبي ﷺ بعث سعدًا على الصدقة الحديث؛ويقال: إن سعدًا هذا رجل من الأنصار، وليس بسعد بن أبي وقاص، وهو

(١) العلل (٢٤٢٦).

أصح إن شاء الله تعالى»[1].

وقال ابن حجر: «أخرجه البزار، وعبد بن حميد، ويحيى بن عبد الحميد الحماني في مسند سعد ابن أبي وقاص. وأفرده البغوي، وابن منده، وهو الراجح؛ فإن الدارقطني ذكر الاختلاف فيه في العلل، ورجح أنه سعد رجل من الأنصار، وأن مَن قال فيه: «سعد بن أبي وقاص «فقد وهم.

قلت: ويؤيد أنه غيره أن ابن منده أخرج من طريق حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير أن رسول الله ﷺ بعث رجلاً يقال له: سعد، على السعاية. فلو كان هو ابن أبي وقاص ما عبر عنه الراوي بهذا»[2].

وقال أيضًا: «قال ابن المديني في العلل: سعد هذا ليس هو ابن أبي وقاص، والحديث مرسل. هكذا حكى ابن عبد الحق في الأحكام"[3]؛وقال ابن القطان تعقيبًا على نقل عبد الحق هذا: «إن الذي حمل ابن المديني على هذا، هو أن هشيمًا رواه عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، أن النبي - ﷺ - بعث سعدًا على الصدقة. الحديث.

قال الدارقطني - لما ذكر الاختلاف على يونس بن عبيد -: يقال: إن سعدا هذا رجل من الأنصار، وليس سعد بن أبي وقاص، وهو أصح إن شاء الله. انتهى كلامه.

فهذا هو الذي رأى أبو محمد لأجله أن الحديث مرسل، وأن سعدًا ليس هو ابن أبي وقاص، والذي يجب أن يقال به فيه هو خلاف هذا، وهو أن سعدًا، هو ابن أبي وقاص، وأن الحديث ليس بمرسل- أعني في رواية هشيم عن يونس بن عبيد -وذلك أن عبد السلام بن حرب- وهو حافظ - والثوري - وهو إمام - روياه عن يونس بن عبيد، فقالا فيه: عن زياد بن جبير، عن سعد.

أما رواية عبد السلام بن حرب، فهي هذه التي ساق أبو محمد من طريق أبي داود، فإنه عنده

(١) العلل (٤/ ٣٨٢ رقم ٦٤٥).

(٢) الإصابة (٣/ ٩٤)(للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط.دار صادر).

(٣) النكت الظراف (٣/ ٢٨٢-التحفة)(بهامش تحفة الأشراف إلى معرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط. المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).

من رواية عبد السلام.

وأما رواية الثوري، فقال البزار في مسند حديث سعد بن أبي وقاص: حدثنا محمد بن يحيى القطعي، قال: حدثنا محمد بن محبب أبو همام، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، عن سعد أن النساء قلن: يا رسول الله، إنا كل على أبنائنا وآبائنا، وأزواجنا، فما يحل لنا من أموالهم ؟ قال: «الرطب تأكلنه وتهدينه»؛قال: وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن النبي ﷺ إلا سعد بهذا الإسناد؛فإن قلت: فإن محمد بن محبب ضعيف، فالجواب: فعبد السلام ثقة حافظ، ولا يضره كون ابن محبب ضعيفًا، ولتعلم أن مذهب البزار في سعد المذكور أنه ابن أبي وقاص، ولعل ما رواه هشيم عن يونس بن عبيد، حديث آخر، فاعلم ذلك والله الموفق.

وذكر أيضًا من عند ابن أبي حاتم كلاما في محمد بن حبيب المصري أنه روى عنه أبو إدريس الخولاني، وفيه من الخطأ ما قد بيناه في باب النقص من الأسانيد ولم يعرض له أبو محمد بتعقب فاعلمه»[1]. فيظهر ما سبق الاضطراب الاصطلاحي بشروطه عند أبي حاتم.

الحديث الثامن:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه ابن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن أبي عقيل، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ: «من يرد هوان قريش أهانه الله».

قال أبي: يُخالَفُ في هذا الإسناد، واضطَرَبَ في هذا الحديث»[2].

تخريج الحديث الثامن:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٣٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٥٠٤)، وفي الآحاد والمثاني (٢١٦)، والشاشي في المسند (١٢٥)، والحاكم في المستدرك (٧٤/٤)، والخطيب في الفصل

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٧٧-٥٧٨)(تأليف: علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط. دار طيبة، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٢) العلل (٢٦١٢).

للوصل (٢/٩٠٧)؛وتابع يزيد بن عبد الله بن الهاد أحمد بن حنبل فرواه في المسند (١٤٧٣)؛قال علي بن المديني: «في حديث سعد، عن النبي ﷺ: «من يرد هوان قريش يهنه الله»؛فهذا حديث مدني، في إسناده رجلان لا أعلم روي عنهما شيء من العلم؛حدثناه يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن أبي سفيان، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من يهن قريشًا يهنه الله»؛فترك يعقوب بن إبراهيم أحد الرجلين اللذين وصفنا أنه لا يروى عنهما، فسمى محمد بن أبي سفيان، وترك الآخر.وعن محمد بن سعد، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «من يرد هوان قريش يهنه الله»؛فسمى أبو أيوب الهاشمي الرجل الذي لم يسمعه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وهو يوسف أبو الحجاج بن يوسف»[1]؛وقال الدارقطني وقد: «وسئل عن حديث محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «من يرد هوان قريش أهانه الله»؛فقال: هو حديث يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد؛واختلف عن إبراهيم، فقيل: عنه، عن يوسف بن الحكم، عن سعد، والقولان عنه محفوظان؛وقالوا: إنه حدث به بالمدينة، فقال فيه: عن محمد بن سعد، ثم ترك محمد بن سعد بعد ذلك؛ورواه معمر، عن الزهري، فقال: عن عمر بن سعد، عن سعد؛وهم فيه معمر، والصحيح حديث صالح بن كيسان، وأرسله عقيل، فقال: عن الزهري، عن سعد، لم يذكر بينهما أحدًا؛وقال ابن أبي ذئب، عن الزهري، أنه بلغه عن سعد؛وحديث صالح هو الصواب؛ورواه سعيد بن سليمان، عن محمد بن عبد الرحمن المدني شيخ له، عن الزهري، عن عامر بن سعد؛وهو وهم، والصحيح حديث الزهري، عن محمد بن أبي سفيان»[2].

وبهذا يظهر أن قول أبي حاتم: «واضطَرَبَ في هذا الحديث «يقصد به الاضطراب الاصطلاحي.

---

(١) العلل (١٦٨)، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني [ت٢٣٤هـ]، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط.المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الثانية، ١٩٨٠م).

(٢) العلل (٤/ ٣٦٠-٣٦١ رقم ٦٢٧).

الحديث التاسع:

قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبيه، عن عمرو بن موسى بن عبد رب الكعبة، قال: قدمت مكة حاجًّا، أو معتمرًا، فإذا عبد الله بن عمرو بن العاص، يحدث عن رسول الله ﷺ، قال: بينا نحن نسير معه إذ نزل منزلاً، فمنا من يضع رحله، ومنا من يضرب خباءه، ومنا من ينتضل، إذ سمعنا مناديا ينادي: الصلاة جامعة... فذكر الحديث، وذكر فيه: وإن أمتكم هذه جعلت عافيتها في أولها، وإن آخرهم سيصيبهم بلاء وأمور تنكرونها.

قال أبي: هذا وهم؛ إنما هو من حديث الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة، وهذا حديث مضطرب»[1].

تخريج الحديث التاسع:

أخرج رواية هشام بن عمار الطبراني في مسند الشاميين (٦١٣).

وأخرج رواية الأعمش مسلم في صحيحه (٤٦/١٨٤٤)، والنسائي في السنن الصغرى (٤١٩١)، والسنن الكبرى (٧٧٦٦، ٨٦٧٦)، وابن ماجه في السنن (٣٩٥٦)، وأحمد (٦٧٩٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٢٦٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٩/٨).

قلت: ولا أعلم قول أبي حاتم: «وهذا حديث مضطرب»، عائد على الحديث بإسناديه، أو على إسناد هشام بن عمار، والأقرب عندي أنه عائد على إسناد هشام بن عمار فقط، والدليل على ذلك قوله: «إنما هو من حديث الأعمش»، فعليه فهو يريد بقوله: «حديث مضطرب «ضعف الحديث، ولا يريد به المضطرب الاصطلاحي، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

---

(١) العلل (٢٧٥٦).

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

استطاع هذا البحث الوقوف على اصطلاح المضطرب عند أبي حاتم – رحمه الله تعالى – من خلال جمع كل الأحاديث التي حكم عليها أبو حاتم تصريحاً بالاضطراب في كتاب العلل لابن أبي حاتم ، وقد بلغت "٣٣" ثلاثة وثلاثين حديثاً ومن خلال التتبع ظهر إن أبا حاتم تم تقسيم الاضطراب إلى أربعة أنواع:

اضطراب في السند؛ وقد صرح أبو حاتم في عشرة مواضع بالحكم على الأسانيد بالاضطراب؛ قصد في ثمانية منها الاضطراب الاصطلاحي بشروطه التي ذكرناها في المقدمة ،بينما قصد في إسنادين الضعف بصفة عامة.

اضطراب في المتن: وقد حكم أبو حاتم على حديث واحد فقط بالاضطراب في متنه في موضعين قاصداً بذلك الاضطراب الاصطلاحي.

الاضطراب من راوٍ واحد ؛ حيث صرح أبو حاتم بالحكم على بعض الرواة بالاضطراب في ثلاثة عشر موضعاً ، ثمانية مواضع قصد بها الاضطراب الاصطلاحي ؛ بينما في خمسة مواضع قصد بها الضعف لأسباب مختلفة بينها البحث في نقد كل راو على حدة.

الاضطراب في الحديث مطلقاً وقد حكم أبو حاتم في هذا النوع على تسعة أحاديث منها خمسة قصد فيها الاضطراب الاصطلاحي ،والأربعة الأخرى أطلق المصطلح وأراد به الضعف لأسباب فصل البحث الكلام عليها

وبذلك يكون عدد المضطرب الاصطلاحي في الأربعة أنواع السابقة " اثنان وعشرون حديثاً " بنسبة ٦٦,٧% من إجمالي الأحاديث المذكورة ، بينما بلغ عدد المضطرب غير الاصطلاحي " احد عشر حديثاً " بنسبة ٣٣,٣%.

ومما سبق يظهر جلياً أن:

١- أبا حاتم من أوائل الأئمة الذين أطلقوا لفظ المضطرب الذي يراد به المضطرب الاصطلاحي.

٢- أن الإمام أبا حاتم لم يلتزم معنى المضطرب الاصطلاحي ، فقد يطلق المضطرب ويقصد به

الضعف المطلق على اختلاف درجات الضعف.

٣- أن أبا حاتم لم يعرف المضطرب تعريفاً حدياً كأغلب المتقدمين وإنما غلب عليه التعريف بالمثال والتطبيق.

كما تظهر موافقة الإمام أبي حاتم للأئمة الأعلام في كل ما يتعلق بمصطلح المضطرب.

وبهذا يظهر لنا تأصيل أبي حاتم لمصطلح المضطرب على المستوى التطبيقي

وبذلك يوصي البحث بالآتي:

١- وجوب دراسة المصطلحات الحديثية في ضوء الواقع التطبيقي للأئمة ومنهم ابن أبي حاتم وأبيه.

٢- وجوب فهم مراد الأئمة ودراسة مصطلحاتهم وتطبيقاتها.

❁❁❁❁❁

٢٠- التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكرى، ط. مؤسسة القرطبة، القاهرة، مصر.

٢١- تلخيص الحبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط. دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.

٢٢- تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٣- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م

٢٤- الثقات، لابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، دار الفكر، بيروت.

٢٥- ثقات العجلي بترتيب الهيثمي والسبكي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦- الجامع الكبير (سنن الترمذي): للترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى١٩٩٦م، الثانية ١٩٩٨م.

٢٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (المعروف بصحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (١٩٤هـ-٢٥٦هـ)، تحقيق:محمد زهير بن ناصر الناصر، ط.دار طوق النجاة، بيروت-لبنان، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٨- جامع بيان العلم وفضله، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، ط.مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٩- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)، ط.مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن-الهند، الأولى، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، وعنها طبعته دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان.

٣٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠)، ط.دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٣١- سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ط. دار المعارف، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

٣٢- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٣- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: حسن عبدالمُنعم حسن شلبي، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٤- السنن، لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٣٥- السنن الصغرى،، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٣٦- سؤالات البرقاني، جمعه وحققه: محمد بن علي الأزهري، ط. مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٧- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق:مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٨- شرح علل الترمذي، الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج

٢٠- التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكرى، ط. مؤسسة القرطبة، القاهرة، مصر.

٢١- تلخيص الحبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط. دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.

٢٢- تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٣- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م

٢٤- الثقات، لابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، دار الفكر، بيروت.

٢٥- ثقات العجلي بترتيب الهيثمي والسبكي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦- الجامع الكبير (سنن الترمذي): للترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى١٩٩٦م، الثانية ١٩٩٨م.

٢٧- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (المعروف بصحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (١٩٤هـ-٢٥٦هـ)، تحقيق:محمد زهير بن ناصر الناصر، ط.دار طوق النجاة، بيروت-لبنان، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٨- جامع بيان العلم وفضله، أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، ط.مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٩- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)، ط.مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن-الهند، الأولى، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، وعنها طبعته دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان.

٣٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠)، ط.دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٣١- سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ط. دار المعارف، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م.

٣٢- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٣- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: حسن عبدالمُنعم حسن شلبي، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٤- السنن، لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٣٥- السنن الصغرى،، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٣٦- سؤالات البرقاني، جمعه وحققه: محمد بن علي الأزهري، ط. مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٧- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق:مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٨- شرح علل الترمذي، الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج

عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)(ت٧٩٥هـ)، تحقيق دكتور:نور الدين عتر، ط.دار الملاح للطباعة والنشر.

٣٩- شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي [ت ٥١٦هـ]، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٠- الشذا الفياح شرح مقدمة ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط.مكتبة الرشد، الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير(ت٧٣٩هـ)، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٢- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، محمد ناصر الدين الألباني، ط.المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٣- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط.دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.

٤٤- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت٢٣٠هـ)، دار التحرير، بالقاهرة، ١٣٨٨هـ.

٤٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط.دار طيبة الرياض، السعودية، الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٧- العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط.دار الخاني، الرياض، السعودية، الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٤٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (٦٧٨/٢)، زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط. دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط.دار المعرفة، بيروت-لبنان، الأولى، ١٣٧٩هـ.

٥٠- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥١- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)،ط.الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٢- الكاشف، الإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط.دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، السعودية.

٥٣- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، ط.دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٤- المجروحين، الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد.

٥٥- مجمع الزوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط. دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤١٢ هـ-١٩٩٢م.

٥٦- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ط. دار الفكر، بيروت، لبنان.

٥٧- المستخرج على صحيح مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٨- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الأولى سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٥٩- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط.دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦١- مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق:محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، ط.مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-السعودية، الأولى، (بدأت سنة ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٦٢- مسند السراج، محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج الثقفي النيسابوري، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٦٣- مسند الموطأ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري (ت٣٨١هـ)، تحقيق لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بو سريح، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الأولى ١٩٩٧م.

٦٤- المسند، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة لبنان بيروت، الثانية سنة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٦٥- مسند الشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت: ٣٣٥)، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٦٦- مسند الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط.هجر للطباعة والنشر، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٦٧- مسند علي بن الجعد، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٨- مسند الفاروق، إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط. دار الوفاء، المنصورة، مصر، الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٦٩- مصباح الزجاجة، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، ط.دار العربية، بيروت، لبنان، طبعة، ١٤٠٣هـ.

٧٠- المصنف، أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط. دار القبلة.

٧١- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د.سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، ط.دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٢- معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (ت٢٨٨ هـ)، ط. المطبعة العلمية، حلب، سوريا، الأولى، ١٣٥١ هـ- ١٩٣٢ م.

٧٣- معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت٣١٧ هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط.مكتبة دار البيان - الكويت.

٧٤- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين (ت٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح

بن سالم المصراتي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٥- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ــ أحمد الزيات ــ حامد عبد القادر ــ محمد النجار، ط.دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٧٦- المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٧٧- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوى، ط.مكتبة الدار - المدينة المنورة-السعودية، الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧٨- مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ط. دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، طبعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧٩- المقنع في علوم الحديث، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط.دار فواز للنشر، السعودية، الأولى، ١٤١٣هـ.

٨٠- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق دكتور: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، ط.دار الفكر، دمشق، سوريا، الثانية، ١٤٠٦هـ.

٨١- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت١٧٩هـ) رواية يحيى بن يحيى، تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي، ط.دار إحياء التراث العربي، القاهرة - مصر.

٨٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، ط.مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، الأولى، ١٤٠٥هـ.

٨٣- ميزان الاعتدال، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٨٤- الناسخ والمنسوخ، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، ط.مكتبة المنار، الزرقاء، الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨٥- نصب الراية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط.مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق:ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٨٧- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، تحقيق دكتور: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط.أضواء السلف، الرياض-السعودية، الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٨٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٨٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان،، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى سنة: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٩٠- النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.

٩١- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٩٢- تاج العروس، المؤلف: مُحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٩٣- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة سنة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩٤- والصحاح في اللغة، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة سنة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٩٥- ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني، تأليف: محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات إسلامية، حلب، سوريا، الطبعة الثالثة سنة: ١٤١٦هـ.

٩٦- شرح نخبة الفكر، المؤلف: الملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (ت١٠١٤هـ)، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٩٧- فتح المغيث، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة: ١٤٠٣هـ.

٩٨- الجوهر النقي في الرد على البيهقي، للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان ابن التركماني، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.

٩٩- طرح التثريب، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٠٠- العلل الكبير مع ترتيبه، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي، ط. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة سنة: ١٤٠٩هـ.

١٠١- تدريب الراوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، السعودية، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

١٠٢- نزهة النظر، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، ط.دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، الأولى، ١٤١٣هـ.

❁❁❁❁❁

فهرس البحث

المقدمة ٦٠٧
التمهيد أبو حاتم وكتاب العلل لابن أبي حاتم..... ٦١١
أولاً : الإمام أبو حاتم وحياته وثناء العلماء عليه ٦١١
دراسة موجزة عن كتاب العلل..... ٦١٢
الفصل الأول:الدراسة النظرية المضطرب – تعريفه – شروطه – أنواعه- حكمه ٦١٦
المبحث الأول: المضطرب لغة واصطلاحاً ٦١٦
المبحث الثاني: شروط المضطرب ٦٢١
المبحث الثالث: أنواع الاضطراب ٦٢٢
المبحث الرابع: حكم المضطرب ٦٢٣
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: المضطرب عند أبي حاتم من خلال أحكامه في كتاب
علل ابن أبي حاتم ٦٢٤
المبحث الأول: الحكم بالاضطراب على الإسناد..... ٦٢٤
المبحث الثاني: الحكم بالاضطراب على المتن..... ٦٤٠
المبحث الثالث: الحكم بالاضطراب في الرواة..... ٦٤١
المبحث الرابع: الحكم على الحديث بالاضطراب..... ٦٥٩
- الخاتمـــة وأهم النتائج والتوصيات ٦٧٤
- أهم المصادر والمراجع ٦٧٦
- فهرس الموضوعات ٦٨٨

* * *